

جامعة آل البيت معهد بيت الحكمة

التنمية السياسية والإعلام في الأردن (١٩٩٩-٢٠٠٨)
(دراسة ميدانية على أعضاء نقابة الصحفيين الأردنيين))

Political Development and the Media in Jordan (1999 – 2008)
Jordan Union Members : Study Field

إعداد

بشار احمد الحسبان

إشراف الدكتور

محمد المقداد

قدم هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم
السياسية

الفصل الثاني ٢٠١٠

الإهداء

الى معلمي وقدوتي والدي ، أطال الله في عمره

الى أخوي ، محمد ابن أبي وأمي ، ومحمد ابن الخريسات

الى والدتي إلى البيت الجميل أسرتي

وإلى الآلاء التي منّ الله بها علي ...

الى الجميع

شكر و تقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور محمد المقداد الذي اشرف على إعداد هذه الرسالة كما أتقدم إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت على ما بذلوه من جهد أكاديمي خلال دراستي وإعدادي لهذه الرسالة والى كافة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول تحكيمها ولا يفوتني أن أتقدم ببالغ الشكر إلى جميع من ساعدني في إكمال هذه الدراسة بالصورة الحالية

الباحث

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢	الإهداء
٣	شكر وتقدير
٤	فهرس المحتويات
٦	المخلص بالعربية
٧	الإطار العام للدراسة
٧	المقدمة
٨	أهداف الدراسة
٨	أهمية الدراسة
٨	مشكلة الدراسة
٩	أسئلة الدراسة
٩	فرضيات الدراسة
٩	متغيرات الدراسة
٩	حدود الدراسة
١٠	منهجية الدراسة
١٠	مفردات الدراسة
١٢	الدراسات السابقة
١٧	الفصل الأول: التنمية السياسية والإعلام في الأردن: دراسة نظرية
١٨	المبحث الأول: التنمية السياسية و الإعلام
١٨	المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية و الإعلام
٢٧	المطلب الثاني: أهداف التنمية السياسية و الإعلام
٢٩	المبحث الثاني: علاقة التنمية السياسية بالإعلام
٢٩	المطلب الأول: التنمية السياسية و الإعلام في المجتمع الغربي
٣٣	المطلب الثاني: التنمية السياسية و الإعلام في الدول النامية
٤٧	الفصل الثاني: التنمية السياسية و الإعلام في الأردن
٤٨	المبحث الأول: التنمية السياسية في الأردن: دراسة تاريخية

٤٩	المطلب الأول: التنمية السياسية في الأردن ١٩٩٩ – ٢٠٠٨	
٥٥	المطلب الثاني: الإعلام في الأردن ١٩٩٩ – ٢٠٠٨	
٥٨	المبحث الثاني: التنمية السياسية والإعلام في الأردن: دراسة ميدانية.....	
٥٨	المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينتها	
٦٣	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة	
٦٥	النتائج والتوصيات	
٧١	الملاحق	
٧٦	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	

المخلص

التنمية السياسية والإعلام في الأردن (١٩٩٩-٢٠٠٨)
(دراسة ميدانية على أعضاء نقابة الصحفيين الأردنيين))

إعداد

بشار أحمد الحسبان

إشراف الدكتور

محمد المقداد

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإعلام في الأردن في تحقيق مستويات من التنمية السياسية في الأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٨ ، ومن اجل تحقيق هدف الدراسة فقد عمل الباحث على مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة حيث لجا إلى استعمال أداة الدراسة وهي استبانة مكونة من ٢٤ فقرة تتضمن أسئلة حول وسائل الإعلام في تحقيق التنمية السياسية وقام بتوزيعها على الصحف المحلية الرأي والدستور والعرب اليوم والغد وبإدخال البيانات في برنامج التحليل الإحصائي SPSS واستند في دراسته على فرضية أساسية مفادها ان وسائل الإعلام في الأردن تعمل على تحقيق مستويات عالية من التنمية السياسية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨ وأخيرا توصل الباحث في دراسته إلى نتائج هامة تكمن في أن وسائل الإعلام الأردنية اثرت بشكل متباين فهناك فجوة بين فاعلية الإعلام في تعزيز التنمية لوجود اعلام حكومة لا اعلام دولة.

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

ندرس في هذه البحث مدى تأثير وسائل الإعلام في الأردن على تحسين واقع التنمية السياسية في المجتمعات مع تسليط الضوء على مناقشة القضايا التي تعزز مسيرة التحول الديمقراطي مثل دور التنمية السياسية وإبراز أهمية التعددية السياسية في الدولة وإتاحة فرصة التعبير عن الرأي للمواطنين خاصة المتخصصين في مناقشة القضايا ذات العلاقة بمفردات الديمقراطية وحقوق الإنسان وخلال استئناف الحياة الديمقراطية نلاحظ أن كافة المؤسسات الإعلامية الأردنية باتت تعطي حيزاً واضحاً في طرح وجهات النظر وعقد ندوات الحوار الأكثر جراءة مقارنة بما كانت عليه قبل عام ١٩٨٩ م، وفي هذه الأثناء جاء الاهتمام بالتنمية السياسية في الأردن منذ بداية العام ١٩٩٩ عندما تولى الملك عبد الله الثاني مسؤولياته الدستورية ملكاً للمملكة الأردنية الهاشمية، وفي تاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٤ وبموجب التعديل الوزاري الذي جرى على حكومة فيصل الفايز في ذلك الوقت تأسست وزارة التنمية السياسية ومنذ تلك اللحظة بدأت الوزارة بممارسة عملها ومهامها التي تتمثل في تنمية الحياة السياسية بأبعادها المختلفة، وحفز مختلف الشرائح الاجتماعية، والتنظيمات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة بفاعلية في التنمية السياسية، كما أعلن القائمون على الوزارة في ذلك الوقت . وتتلخص أبرز نشاطات وزارة التنمية السياسية في الأردن بوضع محاور إستراتيجية وخطة التنمية السياسية وعرضها على كافة شرائح المجتمع من خلال وسائل الإعلام المختلفة إضافة الى التواصل مع الأحزاب السياسية لترسيخ مفهوم التعاون والتنسيق بينها وبين الوزارة لتعزيز القواسم المشتركة في كيفية تنظيم العمل الحزبي و تنفيذ دراسات تهدف الى تحليل واقع المشاركة في التنمية السياسية وكيفية تفعيلها^١. وكان التركيز على التنمية السياسيّة وتطويرها في الاردن الشغل الشاغل وإعتبروا أن الوقت قد حان لتعميم مفهوم التنمية السياسية التي يشارك بها كافة قطاعات المجتمع وقواه السياسية (كلمة رئيس الوزراء الأسبق فيصل الفايز في ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٣ تحت قبة البرلمان) هذا التركيز لم يكن فقط من الحكومة ولكن تعدى ذلك الى أن وصل رأس الهرم في الأردن حيث قال الملك عبدالله الثاني في خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الاولى لمجلس الأمة الخامس عشر أنه" وعند الحديث عن الإصلاح السياسي، فإن أول ما نريد التأكيد عليه هو أهمية العمل على ترسيخ الوعي بالثقافة الديمقراطية، وتطوير الحياة الحزبية، لتمكين المواطن من المشاركة الحقيقية في صنع القرار "

^١(موقع وزارة التنمية السياسيّة). www.mopd.gov.jo

ولكن الواقع يشير إلى نوع من الانفصال نوعاً ما بين الإعلام الأردني بمختلف قطاعاته والتنمية السياسية بمختلف مؤسساتها وخطتها، وعدم وجود رؤية واضحة و تشريعات فاعلة تنظم العلاقات بينهما، وهنا تكمن مشكلة بحثنا.

أهداف الدراسة:

جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام المختلفة ودورها في التنمية السياسية في الأردن، ومدى النجاح أو الفشل الذي حققته هذه الوسائل الأردنية في سبيل ترسيخ مبادئ التنمية السياسية ودعم خططها واستراتيجياتها باعتبار وسائل الإعلام المختلفة أداة من أدوات التنمية السياسية، والآثار التي يتركها تطور الحياة السياسية في الأردن في دعم توجه السلطة السياسية نحو ترسيخ مفاهيم الإعلام الحر، من وجهة نظر عينة من بعض أعضاء نقابة الصحفيين.

أهمية الدراسة:

انطلاقاً من أهمية الإعلام ودوره كركيزة من ركائز الدولة وأداة في سبيل تحقيق التنمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وأهمية التنمية السياسية التي حظيت بأهمية خاصة من قبل القيادة السياسية الأردنية باعتبارها إحدى رؤى الملك عبد الله الثاني كأحد الأسس في سبيل ترسيخ الديمقراطية، وتكمن أهمية الدراسة في سعيها إلى الكشف عن واقع العلاقة بين الإعلام والتنمية السياسية في الأردن، و أثر كل منهما على الآخر، ومن الممكن أن تضيف الدراسة معرفة تراكمية لدراسات التنمية السياسية والإعلام خاصة في الأردن.

مشكلة الدراسة:

في ٨ كانون الثاني ٢٠٠٣ دعا الملك عبد الله الثاني إلى ضرورة بناء نظام إعلامي أردني حديث يشكل ركيزة لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نريد، يتماشى وسياسية الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي ينتهجها الأردن، ويواكب التطورات الحديثة التي يشهدها العالم. فقد تبنى الملك عبد الله الثاني تعزيز وترسيخ الديمقراطية ومفهوم التنمية السياسية بأبعادها المختلفة. وتمخض عن تلك الرؤية ولادة وزارة التنمية السياسية ومجموعة من التشريعات والقرارات التي من المفروض أن تركز رسالتها على إيجاد بيئة حاضنة للتنمية السياسية قائمة على نشر قيم المساواة والعدالة والنزاهة والشفافية وسيادة القانون من خلال نشر الوعي بأهمية المشاركة والتواصل مع منظمات المجتمع المدني وتوفير البيئة التشريعية الحافزة على المشاركة في التنمية السياسية، من خلال جهود إعلامية واضحة.

أسئلة الدراسة:

- بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها تسعى الدراسة إلى إجابة عن التساؤلات الرئيسية التالية :
 - ما هو الأثر الذي تتركه وسائل الإعلام المختلفة على اتجاهات التنمية السياسية في الأردن من وجهة نظر أعضاء نقابة الصحفيين ؟
 - هل ساهمت وسائل الإعلام المحلية في تطوير آليات التنمية السياسية بشكل عزز الانفتاح على الإعلام الدولي ؟
 - هل للتنمية السياسية دور كبير في تعزيز حرية الإعلام والرأي والرأي الآخر؟

فرضيات الدراسة:

- اعتمادا على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها سوف يتم التعامل مع عدد من الفرضيات:
 - الفرضية الرئيسية:
 - تعمل وسائل الإعلام في الأردن على تحقيق مستويات عالية من التنمية السياسية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨

ومن هذه الفرضية هناك ثلاث فرضيات فرعية هي:

- تعدد وسائل الإعلام في الأردن ساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية السياسية.
- التغطية الإعلامية الواسعة للقضايا المحلية والإقليمية والدولية ساعدت في تحقيق التنمية السياسية.

العلاقة الايجابية لدور وسائل الإعلام في الأردن و زيادة مجالات التعددية السياسية الفاعلة

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: وسائل الإتصال الجماهيري
- المتغير التابع: التنمية السياسية في الأردن.

حدود الدراسة:

منذ عام ١٩٩٩ بداية عهد عبد الله الثاني حيث برزت بنى قانونية ذات علاقة بالبنية السياسية بشكل عام و الإعلام من خلال قانون المطبوعات والنشر بشكل خاص. أما عام ٢٠٠٨ فهي الفترة التي تنتهي عندها الدراسة.

منهجية الدراسة:

بما أن هذه الدراسة ذات طبيعة نظرية، فسيتم استخدام منهج تحليل المضمون بالإضافة الى منهج التحليل الاحصائي من خلال أخذ عينة للدراسة التي ستوظف على بعض أعضاء نقابة الصحفيين وعددهم (٣٠٠) عضوا من أصل (٦٠٠) عضوا، وسيتم الاعتماد على المعلومات المتوفرة من المصادر الأولية و الثانوية التي تبحث في موضوع التنمية السياسية و الإعلام.

مفردات الدراسة:

مفهوم الإعلام (التعريف الاسمي)

الإعلام ظاهرة اجتماعية دخلت إلى المجتمعات البشرية منذ بداية العصور الإنسانية، فمنذ أن وجد الإنسان على هذا الكوكب .. استخدم بعض الحركات (الشكل البدائي للإعلام قبل أن يهتدي للغة) وقد وجد الإعلام بشكله البسيط (نقل الأخبار والمعلومات بصورة موضوعية) والإعلام من حيث اللغة يعني (إخبار أو اطلاع الآخرين ويعني معنى التعليم ، أي استخدام الوسائل لنقل الأخبار والوقائع بصور صحيحة^١.

ويعد الإعلام بصفة عامة منهج وعملية يقوم على هدف التنوير والتثقيف والإحاطة بالمعلومات الصادقة التي تخاطب عقول الأفراد لترفع من مستواهم وتدفعهم إلى العمل من أجل المصلحة العامة ، فالإعلام هو نشر الأخبار والمعلومات .. والآراء على الجماهير^٢

مفهوم الإعلام (التعريف الإجرائي):

وبناء على التعريف الاسمي للإعلام يمكن تعريف الإعلام إجرائيا بأنه القناة التي تتدفق منها المعلومات بين الأشخاص بشكل يستطيع هؤلاء الأشخاص الاستفادة من هذه المعلومات ويعملون على توظيفها لخدمة مصالحهم.

مفهوم التنمية السياسية(التعريف الاسمي):

هي العملية التي يمكن بواسطتها تشكيل الثقافة السياسية او المحافظة عليها او تغييرها والسمة الأساسية للتنمية السياسية انها عملية مستمرة على مدى الحياة^٣

^١ محمد عبد القادر أحمد : دور الإعلام في التنمية ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، ١٩٨٢م ، ص ١٠٢ .

^٢ إبراهيم إمام : العلاقات العامة والمجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨١ م ، ص ٢١٦

^٣ Gabriel A. Almond and Bingham, Comparative politics , system, process and policy 2nd Boston 1978,p83.

مفهوم التنمية السياسية (التعريف الإجرائي):

وبناء على مفهوم التعريف الاسمي للتنمية السياسية سالف الذكر حيث سيوظف هذا المفهوم من خلال استعراض دور الإعلام كمؤسسة وأداة رئيسية من أدوات التنمية السياسية في الأردن وأثرها على إيجاد حراك سياسي على ضوء تقوية دور مؤسسات المجتمع المدني بالإضافة للشباب في المشاركة السياسية، ويرى المناعسة أن التنمية السياسية هي تنمية الوعي و الإدراك السياسي لدى الفرد ، من أجل تعميق و تعزيز دوره في بناء المجتمع، عن طريق إعطائه فرصة المشاركة في صنع القرار عبر القنوات السياسية من خلال منحه حق التصويت و الاقتراع و الترشح بالإضافة إلى حقه في تشكيل الأحزاب السياسية و الانتساب إليها، إضافة إلى تعزيز دوره في المشاركة في بناء منظمات المجتمع المدني، ومنحه المزيد من الحريات الشخصية و حريات الرأي و التعبير^١.

حادثة التنمية السياسية وما يحيط بها من غموض وتعقيد في كثير من الأدبيات وتشابكها مع فروع كالسياسة المقارنة و الإقتصاد السياسي و دراسات التحول الديمقراطي والتعبئة والنظرية السياسية

التنمية السياسية تفترض غضفاء الفاعلية على المؤسسات والجماعات ، القيم والتنشئة السياسية والثقافة السياسية ، والفاعلين وأطراف العملية السياسية في دول الجنوب ومنها الأردن على وجه الخصوص، وهي بذلك دراسة للتطور السياسي ولقضايا الصراع والأزمات المشاره في النظام ، وكيفية الإمساك بها هي إذن نوع من أدوات الصراع والأزمات ، والتطور السياسي بوجه عام و وقد يكون منظرو التنمية السياسية أنفسهم أطراف في الصراع أو ضحايا للأزمات والأحداث .

التنمية السياسية تفرض بناء مؤسسات جديدة وهي بطبيعتها ظاهرة شاملة لكن هدفها دائما بناء الإنسان، من هنا جاءت أهمية التعليم في هذا البناء والذي تمنحه دول العالم كل إهتمام وتضعه في صدر أولوياتها.

^١ المناعسة ، مرجع سابق ص ٤٥

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع التنمية السياسية، فكان لا بد من عرض بعضها للتعرف على أهداف بعضها والنتائج والتوصيات التي خرجت بها، والتي من الممكن أن تفيدنا في مجال بحثنا:

دراسة السيد عبد الفتاح العفيفي، (١٩٩٢)، بعنوان " دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية"^١، والتي هدفت إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى تدني الوعي السياسي لدى طلاب الجامعات والمشاركة السياسية أيضاً في شؤون المجتمع وقضاياها الراهنة، ومعرفة دور وسائل الإعلام، وبخاصة التلفزيون في الوعي السياسي، والحفز على تحقيق المشاركة السياسية بين شباب الجامعات، واختيرت عينة الدراسة من كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة القاهرة، وكان قوامها (١٠٠) طالب وطالبة من مختلف المراحل الدراسية، واستخدم الباحث استمارة المقابلة لجمع البيانات من عينة الدراسة. ومن أهم نتائج الدراسة أن (٣٩,٢%) يحرصون على مشاهدة التلفزيون دائماً، و(٥٧,٧%) يشاهدونه أحياناً، و(٢,١%) يشاهدونه نادراً، كما وجدت الدراسة أن البرامج التي تتعلق بالحياة السياسية قد أخذت مرتبة متوسطة من اهتمامات عينة الدراسة، مما يدل على تدني الوعي السياسي والمشاركة السياسية لدى أفراد العينة.

دراسة عال عوض سليم الحواتمة (٢٠٠٤)، بعنوان "دور الإعلام في التنشئة السياسية مع دراسة لحالة الإعلام الأردني"^٢، وقد تمت على عينة عشوائية طبقية لطلاب الصفوف العاشر والأول ثانوي، الذكور والإناث، من طلاب المدارس في الأردن، ومن أهم النتائج لهذه الدراسة أن الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تنشئة الأفراد تنشئة سياسية هو دور متداخل ما بين الإيجابية والسلبية، فالإيجابية تتم عندما يتم استخدام هذه الوسائل للتنشئة استخداماً سليماً وصحيحاً يراعي النسق السياسي القائم والأدوار الموكولة إلى الأفراد سواء كانت محلية أو سياسية أو قومية أو عالمية، واستخدمت لاستتبانه كأداة لجمع المعلومات من مجتمع الدراسة، وأستخدم المنهج المسحي، وأظهرت هذه الدراسة أن صفة المشاهدة المنتظمة لعينة الدراسة قد احتلت الترتيب الأول من عادات المشاهدة بالنسبة للتلفزيون الأردني، وبنسبة ٦٤,٤% من مجتمع الدراسة البالغ عددهم ٣٠٠ مفردة، وأن مدى الاستفادة من البرامج السياسية التي يبثها

^١ السيد عبد الفتاح عفيفي، دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية، في (محمد الجوهري وآخرون)، علم الاجتماع، دراسة الإعلام والاتصال، دار المعرفة الجامعية، ص ص ٢٨٥- ٣٠٧ .
^٢ عادل عوض سليم الحواتمة، دور الإعلام في التنشئة السياسية مع دراسة لحالة الإعلام الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٤ .

التلفزيون الأردني جاءت متوسطة وبنسبة مجموع ٣٥,٣%، وجاءت وسائل الإعلام في الترتيب الأول وبنسبة ٤٤,٦% من حيث مصادر التنشئة السياسية بالنسبة لأفراد مجتمع الدراسة، وعن مدى تأثير وسائل الإعلام المختلفة في مجتمع الدراسة جاء التلفزيون في الترتيب الأول وبنسبة ٦١,٢% من حيث التأثير، وخلصت الدراسة إلى أن ما تقوم به وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية من أدوار مجتمعية عظيمة تتجلى بالدور السياسي المطلوب منها.

وفي دراسة محمد صبري حسن خليل (٢٠٠٥) ، بعنوان: "دور البرلمان والأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن" ١ هدفت إلى توضيح دور البرلمان و الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية في الأردن من خلال التعرف على مفهوم التنمية السياسية و موضوعاتها و أهدافها إضافة إلى التعرف على مفهوم الحزب السياسية ووظائفه وعلاقته بالتنمية السياسية، وكذلك مستقبل التنمية السياسية في الأردن والمعوقات التي تواجهها، والتعرف على بعض الانجازات النيابية و الحزبية فيما يتعلق بتعزيز عملية تحقيق التنمية السياسية في الأردن، ومعرفة التحديات التي تواجه العمل الحزبي و البرلمان في سعيه نحو التنمية السياسية.

خلصت الدراسة إلى وجود ضعف واضح جدا في أداء المجالس النيابية الأردنية وكذلك في العمل الحزبي في الأردن، وبالتالي ضعف في مساهمة كل منها في عملية التنمية السياسية في الأردن، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها : ضرورة البدء بحملة توعية تقوم بها وزارة التنمية السياسية لشرح مفاهيم التنمية السياسية و الدور الوطني لمؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب كهدف وألوية للدولة الأردنية، وضرورة قيام البرلمان بإعطاء أهمية وألوية لاقتراح ومناقشة و إقرار التشريعات ذات العلاقة بالتنمية السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، وتعديل القوانين التي تعوق التقدم في مسيرة التنمية.

أشارت دراسة الصرايرة (٢٠٠٧) ، بعنوان: "معوقات التنمية السياسية في الأردن" ٢، هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة المعوقات البنائية التي تلعب دورا أكبر في الحد من التنمية السياسية، والكشف عن بعض المتغيرات الديموغرافية ومعوقات التنمية السياسية وعن طبيعة الآليات الأزمة لتفعيل التنمية السياسية، واستخدم المنهج الوصفي وأسلوب برنامج التحليل الإحصائي (spss) المناسب لأهداف الدراسة.

^١ محمد صبري حسن خليل ، ٢٠٠٥ ، " دور البرلمان و الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن " رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية
^٢ علي جميل الصرايرة ، ٢٠٠٧ ، " معوقات التنمية السياسية في الأردن " رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك عزوف شبه مطلق عن الانتماء للأحزاب السياسية وتوغل نشط للأجهزة الأمنية في المجتمع ، وعلى عدم رغبة الدولة بالحزبيين و النشطاء السياسيين وتشوه معنى المجتمع المدني لدى أفراد عينة الدراسة، وعدم كفاءة من يقودون العملية السياسية في مجتمعنا أن المشاركة في الانتخابات النيابية تجري وفق دوافع و متطلبات عشوائية ، وعدم معرفة المواطنين بشعارات التنمية السياسية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تقليل تدخل الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية للمواطنين ، بمعنى اختزال توغلها في الشؤون العامة للأفراد وذلك من أجل إطلاق الحريات العامة للمواطنين و التعبير عن الآراء، وتعزيز وجود الحزبية من خلال زيادة عدد المقاعد المخصصة لها في الدوائر الانتخابية، تشجيع المواطنين على الانتساب للأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني ، إلغاء وزارة التنمية السياسية، استحداث إدارات مستقلة و منفصلة عن الدولة للتنمية السياسية واستحداث مناهج حول التنمية السياسية .

أما في دراسة أيمن المناعسة، (٢٠٠٦) ، بعنوان: " التنمية السياسية و الإصلاح السياسي في الأردن"، هدفت إلى دراسة التطور الديمقراطي المتعلق بالتنمية السياسية و الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ضمن الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٥) ، توضيح الدور البارز الذي يلعبه النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية من أجل تحقيق تنمية سياسية شاملة وعلى مراحل ، الإشارة إلى المؤسسات السياسية بكافة أنواعها الرسمية و غير الرسمية التي شملتها التنمية السياسية و الإصلاح السياسي.

خلصت الدراسة إلى ضرورة بذل الأردن ممثلاً بالنظام السياسي مجهوداً كبيراً من أجل الوصول إلى تحقيق مستوى متقدم من التنمية والإصلاح السياسي، وذلك من أجل مواكبة ما يحدث من تغيير في العديد من دول العالم، إضافة إلى ضغوطات خارجية من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي و الدول المانحة التي تدعو أنظمة الشرق الأوسط بشكل عام التي تطبيق الديمقراطية و إنصاف شعوبها، إضافة إلى ضغوطات الداخل نتيجة الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الأردن، إلا أن كل ذلك لم يصل إلى المستوى المطلوب من عملية التنمية و الإصلاح السياسي مقارنة مع الأنظمة الديمقراطية نتيجة ما تحكمه الانفعالات المزاجية للسلطة، فهي تريد تنمية و إصلاح سياسي يتمشى مع مصلحتها وما يتوافق مع رغبات الأنظمة الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي.

^١ أيمن المناعسة، ٢٠٠٦، " التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

خرجت الدراسة بتوصيات ضرورة الإصلاح السياسي فيما يتعلق بالجهاز الإعلامي و القضائي، ومشاريع القوانين التي تصب في مصلحة الإصلاح السياسي كقانون الانتخابات البلدية و التشريعية و الأحزاب و الاجتماعات العامة، و التوقيف الإداري و القوانين المؤقتة، و انتخابات اتحادات الطلبة، فكلها مشاريع مطروحة، وهي بحاجة إلى إقرار و تطبيق حتى يستطيع المواطن العادي إدراك ما يسمعه من تنمية و إصلاح سياسي بشكل حقيقي و واقعي، وليس شعاراً و اسماً .

وقد تناول العزام في دراسته (٢٠٠٦)، بعنوان: "التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن"^١، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع التنمية السياسية التي حظيت من قبل القيادة السياسية الأردنية و العرف على أهم محددات التنمية السياسية و تشخيص أهم معوقاتها .

خلصت الدراسة إلى أن ما تم تحقيقه في عملية التحول الديمقراطي منذ بداية المرحلة في أواخر الثمانينيات و لغاية الآن هو بالنظر اليسير و غير كاف، ذلك أن الظروف الموضوعية الدافعة باتجاه التحول الديمقراطي و التنمية السياسية غير متاح و غير متوفر بالشكل المطلوب، و عزت الدراسة هذا الإخفاق إلى عدة أسباب منها ضعف مؤسسات المجتمع المدني، و ضعف البرلمان، و الإرث الاجتماعي التقليدي، و الثقافة السياسية السائدة، و وجود بعض القيود الدستورية و القانونية التي تعمل على تهميش دور مؤسسات المجتمع و البرلمان، و قد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تهيئة المناخ المناسب لنجاح عملية التنمية السياسية من أهمها، إجراء إصلاحات دستورية و قانونية تعزز دور مؤسسات المجتمع المدني و خاصة الأحزاب السياسية و النقابات المهنية، و تحد من تعول السلطة التنفيذية عليها، و تعزيز ثقافة ديمقراطية و حزبية تضمن تفعيل دور هذه المؤسسات في عملية التنمية السياسية .

في دراسة عبد الله نقرش، (٢٠٠٥)، بعنوان: "إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي"^٢، هدفت إلى محاولة لوضع المقدمة الضرورية لمشروع بحثي يتناول الجوانب

^١ عبد المجيد العزام، ٢٠٠٦ "التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد ٣٣ ، العدد ٢.

^٢ عبد الله نقرش، ٢٠٠٥ " إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي"، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد ٢ ، العدد ٣ .

المختلفة للتنمية السياسية في العالم العربي، ودراسة بعض جوانب التنمية السياسية في الأردن مثل الثقافة السياسية بإبعادها المختلفة ودراسة الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني توخيا للمساهمة المتواضعة في الجهد المبذول في هذا الاتجاه أو على الأقل محاولة لتقديم مقارنة علمية نظرية ربما تصلح لأن تكون معيارا نظريا لقياس السلوك العلمي لعناصر التنمية السياسية و تقويم فعاليتها و نجاحها على هذا الأساس.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التنمية السياسية بل و التنمية الشاملة في العالم العربي تعاني من أزمة حقيقية، وأن الدول العربية لم تعمل على تحقيقها لا مجتمعة ولا فرادى، ضمن مشروع قومي أو مشروع وطني متكامل طويل الأجل و مستمر، وأن مظاهر التحديث في الدول العربية جاءت انتقائية و أحيانا هامشية، وتبين أن تركيز السلطة بأيدي عدد محدود من النخب السياسية وان أعطى الانطباع بقوة الدول العربية إلا أنه في الواقع كان مؤشرا على ضعفها و على محدودية تطورها.

خرجت الدراسة بتوصيات أهمها، أن التحولات الدولية و الإقليمية و الداخلية تفرض على الأنظمة السياسية العربية ليس مجرد الاستجابة للضغوط الخارجية بضرورة إحداث التنمية السياسية وإنما لابد لهذه الأنظمة من أن تواجه ضرورة الإجابة عن السؤال المركزي الأهم حول مبررات وجودها، ووظائفها، وأهدافها، وأساليبها في الحكم و التنظيم، ومهم كان نسق العلاقات السياسية بداخلها، لابد من أن تعتمد المشاركة السياسية الحقيقية، وأن تخدم الإنسان العربي وفقا لمصادر التشريع الدينية و الإنسانية، وان التنمية الشاملة لابد أن تكون عملية إستراتيجية مستمرة غير قابلة للتراجع، وان ما جاء في الدراسة يعزز هذا الرأي، ويؤكد أن عملية بناء المواطن و بناء النظام، وبناء الدولة، وبالتالي بناء الأمة هي في النهاية وليدة لإرادة سياسية جماعية خلاقية و حقيقية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تتناول اثر وسائل الإعلام على التنمية السياسية في الأردن في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨ حيث أن هذه الفترة شهدت انفتاحا إعلاميا واسعا في الأردن وحرية صحفية والتي شهدت كذلك إنشاء وزارة التنمية السياسية، حيث يمكن الإشارة إلى أن هذه الدراسة فتحت آفاقا واسعة للباحثين في دراسة دور الفضائيات في التنمية السياسية ليس في الأردن ولكن في المنطقة العربية وما يميز هذه الدراسة أيضا هو التوسع الكبير للمؤسسات الصحفية والإعلامية المرئية والمسموعة في الأردن ووجود المدينة الإعلامية وكذلك أخيرا ما يميز هذه الدراسة هو اعتمادها على الأساليب الإحصائية في دراسة اثر وسائل الإعلام على التنمية السياسية في الأردن.

الفصل الأول

التنمية السياسية والإعلام في الأردن: دراسة نظرية.

المبحث الأول : التنمية السياسية : المفهوم و الأهداف .

المطلب الأول : مفهوم التنمية السياسية و الإعلام .

المطلب الثاني : أهداف التنمية السياسية والإعلام .

المبحث الثاني : علاقة التنمية السياسية بالإعلام .

المطلب الأول : التنمية السياسية والإعلام في المجتمع الغربي

المطلب الثاني : التنمية السياسية والإعلام في الدول النامية .

الفصل الأول: التنمية السياسية والإعلام في الأردن دراسة نظرية.

يتناول هذا الفصل مناقشة التنمية السياسية والإعلام في الأردن وذلك من خلال تناول مفهوم التنمية السياسية والإعلام نظرياً إضافة إلى توضيح الأهداف التي يستند عليها الإعلام في تحقيق رسالته خاصة في الجانب المتعلق في التنمية السياسية. كما يستعرض هذا الفصل العلاقة المتبادلة بين التنمية السياسية والإعلام وأخيراً تشخيص واقع الإعلام في الدول النامية والمجتمع الغربي.

المبحث الأول: التنمية السياسية و الإعلام:

يتناول هذا المبحث التنمية السياسية والإعلام حيث تضمن هذا المبحث مطلباً أول تناول فيه الباحث مفهوم التنمية السياسية ومفهوم الإعلام وفي المطلب الثاني أهداف التنمية السياسية والإعلام.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية ومفهوم الإعلام

إن ما تقوم به وسائل الإعلام المختلفة سواء أكانت (مرئية او مسموعة او مكتوبة) في مجال تناول القضايا السياسية في إطار معين يمكن ان تقود المشاهدين إلى النظر إلى المسؤولية عما يجري بطرق مختلفة حيث تعمل وسائل الإعلام على إقناع الأفراد بميولهم وانتماءاتهم السياسية وخياراتهم الانتخابية بشكل كبير فالعلاقة بين وسائل الإعلام والتنمية السياسية في المجتمع ليست علاقة وليدة اليوم ولكنها قديمة منذ زمن وبناء على ذلك يمكن التعرف على اثر وسائل الإعلام في التنمية السياسية من خلال التطرق الى مفهوم التنمية السياسية وعلاقته بالإعلام حيث عرف البعض التنمية بأنها تلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في الدولة وهي تنقل من مجتمع تقليدي إلى آخر، تلك التغيرات التي ترتبط تنمية الصناعة وزيادة الدخل الفردي وإدخال الأساليب الحديثة في الزراعة وإعداد المواطن الصالح الذي يمكنه المساهمة في تطوير بلده، والتنمية في تقدير البعض هي كل الجهود البشرية التي تبذل من اجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع.

والتنمية كلمة جامعة لا تعني بها مجرد خطة أو منهاج أو مشروع للنهوض بحياة الشعوب اقتصادياً واجتماعياً وانما تعني بها – أيضاً – كل عمل إنساني بناء في جميع القطاعات وفي مختلف المجالات وعلى كافة المستويات^١.

^١ صلاح الدين عبد الحميد، قياس دور وسائل الإعلام في التنمية، القاهرة ، ١٩٨٢، ص ٢٩ نقلا عن ابراهيم امام، الاعلام والاتصال بالجماهير، ص ٥ .

وتعرف المنظمة الدولية للأمم المتحدة "تنمية المجتمع" بأنها تدعيم الجهودات الأهلية للمجتمع المحلي بالجهودات الحكومية، وذلك من أجل تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والثقافية لهذا المجتمع على أن تكون خطط الإصلاح بهذه المجتمعات المحلية متمشية ومتناسقة مع خطط الإصلاح العامة للدولة.

فتنمية المجتمع إذن هي النتيجة أو المحصلة عن الجهود التي تبذلها الدولة ممثلة في الحكومة والمجتمع ممثلًا في هيئاته للوصول إلى مستوى أفضل من الحياة، سواء كان هذا في الميدان الاقتصادي أو الإنتاجي أو في ميدان الخدمات.

أما فردريك هاريسون قال "لا يوجد للتنمية معنى واحد متفق عليه لدى مختلف المجتمعات فهو يرتبط بالتصنيع في كثير من البلاد، ويرمز في البعض الآخر إلى تحقيق الاستقلال أو بناء سد ضخم، أو ناطحات السحاب أو إنشاء مصانع للعلب أو شبكات للتلفزيون في المناطق المختلفة، بل إن التنمية قد تعني بناء عاصمة جديدة للدولة في منطقة قاحلة. ويعتقد علماء الاجتماع والسياسة أن التنمية ما هي إلا عملية تمدين بما تتضمن من إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية، ويميل الاقتصاديون إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي والاستثمار، وزيادة الدخل القومي والإنتاجية".

وقد تعددت مفاهيم التنمية وتطورت إلى أكثر من طريقة وأوسع من أسلوب وأكثر من منهاج. والى مفهوم عميق وفلسفة واضحة تتضمن زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع وتوفير الخدمات باعتبارها حق لكل فرد من أفراد المجتمع فيها، مع التركيز على العلاقات الإنسانية لنشر روح التفاهم والتعاون ويزيد من الخبرة والتجربة والمعرفة والمهارة على أسس لتعميم الرخاء والرفاهية.^١

أولاً: تعريف التنمية السياسية:

لم يهتم العرب بالعلوم السياسية في عصر نهضتهم الباهر الذي شكل قاعدة انطلاق الحضارة الحديثة حيث ترجم العرب كل العلوم وأضافوا عليها وبرز علماء في كافة التخصصات العلمية ورغم الإعجاب العربي بعظماء رموز الفكر و الفلسفة في الحضارة اليونانية وفي مقدمتهم أفلاطون الذي كتب كتاب الجمهورية وأرسطو صاحب كتاب السياسة الذي سماه العرب المعلم الأول .

وقد اهتم عدد قليل من كبار العلماء بالكتابة حول علوم السياسة، وأبرزهم الماوردي الذي كتب كتاب ((الأحكام السلطانية)) بالإضافة إلى ابن تيمية الغزالي الذي عرف السياسة في كتابه

^١ عبد الحميد ، مرجع سابق ص ٢٥.

((فاتحة العلوم)) بالقول: أنها أصول أعمال الأدميين وصناعاتهم ولذا فإنها تستدعي من الكمال مالا يستدعيه غيرها، وان من يتكفل بها يستخدم سائر الضياع ويتحكم فيهم لإرشادهم إلى الطريق المستقيم المنجي في الدنيا و الآخرة . لكن العلوم السياسية لم تأخذ طريقها للتطبيق عند العرب كعلم مميز، ولذلك لم يعرف العرب التنمية السياسية بمعناها الحقيقي بينما أعطاهم الغرب أولوية امتدادا لجذورها الأولى حيث كانت في زمن اليونان في مقدمة العلوم التي حظيت بالاهتمام، حيث يؤكد أرسطو أن "المعرفة السياسية لها مكان الصدارة على ماعداها من ضروب المعرفة الإنسانية ويعتبرها أرسطو هادفة إلى تقدم المجتمع ورفقه وتطور المواطن في مدارج السمو بالمشاركة في سائر ضروب أنشطة المجتمع الإدارية؛ والعسكرية؛ والفنية . ويقصد بالتنمية السياسية في أبسط معانيها ترشيد ممارسات السلطة السياسية كجعل المجتمع أكثر قابلية للمشاركة في صنع القرارات العامة وزيادة دور الرأي العام وتوفير الظروف التي تكفل حل الأزمات الناجمة عن التطور السياسي مثل أزمات الشرعية والمشاركة والتوزيع والهوية والتكامل، وبذلك أصبحت المهمة التي يفترض بالأحزاب القيام بها هي مهام وأولويات الحكومة الحالية.

كما ويقدم تصنيف باي عشرة مفاهيم للتنمية السياسية:^٢

١) التنمية السياسية كمتطلب سياسي للتنمية الصناعية، فالتأكيد هنا على دور التنمية السياسية في تسهيل أو إعاقة النمو الاقتصادي، فطبقا لتقرير باي " يمكن أن تلعب الظروف السياسية والاجتماعية دورا حاسما في إعاقة أو تسهيل التقدم في متوسط دخل الفرد ومن ثم من المناسب فهم التنمية السياسية على أنها حالة النظام السياسي التي قد تسهل النمو الاقتصادي .

٢) التنمية السياسية كنمط لسياسة المجتمعات الصناعية، والافتراض الأساسي هنا هو " أن الحياة الصناعية تولد نمطا أصيلا ومشاركا للحياة السياسيّة يمكن أي مجتمع أن يحاول الاقتراب منه سواء أكان صناعيًا أو غير صناعي.

٣) التنمية السياسيّة كتحديث سياسي: ويؤكد على أن التنمية السياسيّة تعنى بدراسة البلاد الغربيّة المتقدمة والحديثة وطرق محاكاة الدول النامية لها فهو يعني " أن البلاد الغربيّة والحديث هي صانعة الموضة ومحددة العصر بالنسبة للتنمية السياسيّة " .

^٢ ركان المجالي، الدستور، ٢٠٠٣ .

² Pye, L.W.: the concept of political development , the annals of the American academy of political & social Science, No 358 (march 1965) pp. 1-13.

٤) التنمية السياسية كتصميم للدولة – القوميّة ، فالدولة السياسية تتكون من " تنظيم الحياة السياسية وأداء الوظائف السياسية طبقا للمعايير المتوقعة من الدولة – القوميّة الحديثة " فهي العمليّة التي أصبحت بها المجتمعات التي تعد دولا قوميّة من حيث الشكل و الهيئة الدوليّة – دولا قوميّة في الواقع ."

٥) التنمية السياسية كتسمية إدارة وقانون منتظم: وينصب التأكيد على العلاقة التبادليّة بين التنمية السياسية و التنظيم القانوني و الإداري للمجتمع، فتأسيس بيروقراطية قويّة ضروري للتنمية، والتنمية ضروريّة لدعم هذا التنظيم.

٦) التنمية السياسية كتعبئة ومشاركة جماهيريّة بالتنمية السياسية معايير جديدة للولاء والانخراط.

٧) التنمية السياسية كبناء للديمقراطيّة، فهي مرادف أو يجب أن تكون مرادفه لإقامة المؤسسات الديمقراطيّة والأخذ بممارستها والافتراض من الأساس هو " أن الشكل الوحيد للتنمية السياسيّة هو بناء الديمقراطيّة".

٨) التنمية السياسية كاستقرار وتغيير منتظم: ويقوم هذا التعريف على أساس الإحساس بعدم التوافق بين التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية والديمقراطيّة، ومن ثم انصب الاهتمام على " مفهوم الاستقرار السياسي القائم على القدرة على التغيير المنظم والهادف".

٩) التنمية السياسية كتعبئة وقوة: فتدرك التنمية على أنها قدرات النظام السياسي فالأخير يمكن تقديره على مستوى أو درجة القوة المطلقة التي يستطيع النظام تعبئتها وعلى أساس تعبئة وتخصيص المواد.

١٠) التنمية السياسيّة كجانب من الجوانب المتعددة لعمليّة التغيير الاجتماعي: وهذا هو المفهوم الذي توصل إليه بأي، فالتنمية السياسيّة ترتبط في الجوانب الأخرى للتغيير كظاهرة مجتمعية أو كجزء من عمليّة التغيير الاجتماعي التي لا يستطيع أي جزء من المجتمع أن يهملها..

ونظرا لعدم وجود مصطلح محدد لتعريف التنمية السياسية، فقد اتخذ هذا المفهوم ثلاث منظورات رئيسية هي المنظور التاريخي ، والمنظور النمطي ، و المنظور التطوري ، حيث تعرف التنمية السياسية من الجانب التاريخي على أنها المجموع الكلي للتغيرات في الثقافة و البنيان السياسيين و المرتبطة بعمليات التحول الكبرى للتحديث الاجتماعي و الاقتصادي التي بدأت أولا في أوروبا الغربية خلال القرن السادس عشر و انتشرت فيما بعد بشكل غير متساوي و غير كامل عبر العالم .

^١ غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨١، ص ١٦.

كما قدّم باخنهايم في مقالته " إقترابات لدراسة التنمية السياسيّة " تصنيفا لإقترابات الحياة والمأخوذ بها في أدب التنمية حتى العام ١٩٦٣ ، وذلك على النحو التالي:

(أ) الإقتراب القانوني الرسمي: ويعتبر الكاتب الذين يتبعون هذا الإقتراب طبقا لتقرير باخنهايم – التنمية السياسيّة " منهج دال في الدستور القانوني الرسمي ، الذي يوصف ملامح الحماية محايدة القانون وحكم القانون والانتخابات السريّة والدوريّة والفيديريّة و/أو فصل السلطات ولكن هذا الإقتراب غير شائع الاستخدام .

(ب) الإقتراب الاقتصادي: وهو يشكّل وجهة النظر الشائعة والتي ترى أن التنمية السياسيّة براءة دالّة في مستوى التنمية الاقتصادية الكافي لخدمة الحاجات الماديّة للشعب ولدعم الانسجام بين الطموحات والإشباع الاقتصادية".

(ج) الإقتراب الإداري وينظر إلى التنمية السياسية هنا على أنها براءة دالّة في القدرة الإداريّة على حفظ القانون والانتظام بشكل فعّال وكاف لأداء وظائف المخرجات الحكوميّة بطريقة رشيدة ومحايدة.

(د) اقتراب النظام الاجتماعي، ويقوم هذا الإقتراب على أساس فكرة التنمية السياسيّة " براءة دالّة في النظام الاجتماعي الذي يسهّل المشاركة الشعبيّة في العمليّات السياسيّة والحكوميّة على كل المستويات ، ويسهّل تحطّي الانشقاكات الإقليميّة والدينيّة واللغوية والقبليّة و الطائفيّة وغيرها " .

(هـ) اقتراب الثقافة السياسيّة: وينظر إلى التنمية السياسيّة على أنها براءة دالّة على الثقافة السياسيّة – أي في مجموعة الخصائص الاتجاهية والشخصيّة التي تمكن أعضاء النظام السياسي من قبول الامتيازات وتحمل المسؤوليّات النابعة من العمليّة السياسيّة الديمقراطيّة^١.

كما عرّف الدكتور احمد وهبان التنمية السياسية على أنها عمليّة سياسيّة متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسيّة، وتدعيم قدرة الحكومة المركزيّة على استعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة ، فضلا على إخفاء الشرعيّة على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعيّة والتنفيديّة

^١ عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص ٣٥

بحيث تكون كل منها هيئة منفصلة عن الأخرى ، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة لتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين^١.

أما مايك مور فيرى أن التنمية السياسيّة هي المدى الذي يمكن للدول من خلاله ممارسة السلطة الشرعيّة داخل حدودها الإقليميّة وفي تفاعلها مع الدول الأخرى والسلطات الإقليميّة، وتكون هذه السلطة الشرعيّة مستمدة من تفاعل نظام الحكم مع الشعب بما يضمن تحقيق المصالح الشعبيّة^٢.

ويرى مصالحة أن التنمية السياسيّة تغير زيادة درجة المشاركة الشعبيّة في اتخاذ القرار، وتوجيه السياسات والتأثير على عمليّة صنع القرار، فهي تتطابق مع مفهومي زيادة الديمقراطية وزيادة المشاركة السياسيّة والتنمية السياسيّة تتطلب خلق قنوات اتصال فعّال بين النخبة الحاكمة والمواطنين، وتحقيق المساواة السياسيّة والقانونيّة وعدم تركيز السلطة في هيئة واحدة، أو تدخّل السلطة التنفيذيّة في عمل البرلمان أو بناء هيكلته والابتعاد عن أرسناتراطيّة السلطة وإقامة الحوار بين المسؤولين والقوى البشريّة السياسيّة والاجتماعي وتشجيع الحوارات المؤدية إلى نتائج تؤثر على مخرجات عمليّة صنع القرار^٣.

وعلى الرغم من تعدد توجهات أدبيات التنمية السياسيّة فإن جوهر مفهوم التنمية السياسيّة تركز كما رأى "شيلكوت" حول تزايد معدلات تباين الأبنية وتخصها في إطار علمانية الثقافية السياسيّة، إلى جانب انتهاج نظام تعددي على النهج الغربي يحرص على التمسك بأبعاد الديمقراطيّات الليبرالية من توسيع لنطاق المشاركة والمنافسة مع ترسيخ لمفهوم الدولة القوميّة^٤.

أما المفكرون من ذوي الميول اليسارية أو الشيوعية فقد مالوا في تحليلاتهم للتنمية السياسيّة إلى الربط بين مفهوم التقدم وقضايا التحرير الاقتصادي والسياسي متباعدين عن النموذج التحديثي الليبرالي، حيث أكد هؤلاء على قيمة المساواة التي تأخذ على عاتقها وبناء عليها مهمة الالتزام طبقاً للنموذج الاشتراكي وعلى هذا النحو فإن التنمية السياسيّة تتجاوز النمو الاقتصادي – كما رأى بعض الباحثين – حيث عنيت إحداث تغييرات أساسية في المجتمعات والنظم والنماذج السياسيّة والمؤسسية، كما أكدت على أهمية اكتساب قيم ومفاهيم جديدة^٥.

^١ ايمن المناعسة ، ٢٠٠٦ ، التنمية السياسيّة والاصلاح السياسي في الاردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية

^٢ خليل، مرجع سابق ، ص ٣٢-٦٥

^٣ محمد ، مصالحة، دور الاحزاب السياسيّة في الاصلاح السياسي في الاردن ، المجلة الثقافية ، الجامعة الاردنية العدد ٦٦ ، كانون الثاني، ٢٠٠٦ .

^٤ هدى ميتكيس، الجديد في التنمية السياسيّة: رؤية نقدية، ص ١٢ نقلًا عن عبد المنعم المشاط، التنمية السياسيّة في العالم الثالث، ص ١١

^٥ ميتكيس، مرجع سابق : ص ٤٨-٥٠

ويحمل مفهوم التنمية السياسية العديد من التعريفات، وان معظمها يشترك في خاصيتين مرتبطتين على نحو وثيق: أولهما أن التنمية السياسية هي أحد جوانب تلك العمليات الأكثر اتساعا والمتعلقة بالتحديث في المجتمع ككل، وثانيهما أن الكثير من الآراء تدعو بأن التنمية السياسية يجب أن تقاس بعدد من المعايير، فالتنمية السياسية تركز على عملية الترشيح، وأن يكون هناك تأكيد بصفة خاصة على الاختلافات الوظيفية وعلى معايير الانجاز، وإضفاء الصبغة الديمقراطية كالتعددية والتنافس والمساواة في توزيع السلطة وما شاكل ذلك من الخصائص، فالفكرة في التنمية السياسية هي الاتجاه نحو المزيد من توزيع السلطة ومزيد من تبادلها.

بينما أكد الدباس " إن التنمية السياسية في فهمي هي تمكين ومشاركة كل أو معظم الناس من خلال مؤسسات حقيقية تمثلهم في اتخاذ القرار، وبغياب هذه المشاركة التي تضمن المناقشة والحوار وإبداء الرأي ومقارنة الحجة بالحجة والارتفاع عن الصغائر و التركيز على المصلحة العامة تسود الفردية أو الشللية وتعزز السلطوية و الديكتاتورية وغيرها من صنوف احتكار القراء واحتكار الصواب وغير ذلك .

وبين العتوم أن التنمية السياسية كل متكامل من عملية تطور المجتمع بأسره ولا تنفصل عنه، وتنمية المجتمع تعني تنمية الفرد والعكس صحيح، وتنمية الفرد سياسيا تعني تنمية جانب من السلوك الذي يقوم به الفرد أو الذي سيقوم به وبما أن الجميع مخلوقون عقلاء فان التنمية يجب أن تنصب على الثقافة؛ وهذا يفترض نضوج الفرد عقليا وتدرجه على سلم الرقي العقلي وتمكنه من الترجيح بين العقلانية و الانفعالية وبين الخير و الشر وهذه مسئولية الفرد.

ثانيا: مفهوم الإعلام

لاشك فيه أن الإعلام الذي نعيش فيه هو عصر الإعلام وعصر الاتصال الجماهيري بكل معنى الكلمة، وقد أدى النمو و التطور الهائلان في وسائل الإعلام وعلوم الاتصال في السنوات الأخيرة إلى أن أصبح الإعلام جزءا أساسيا من العام.اليومية .
الإعلام في أبسط مفهوم له هو عملية المراد بها توصيل المعلومات و الاتجاهات السليمة بصورة مقبولة وسريعة وضمانا لاستجابة الأفراد لهذه المعلومات يجب أن تكون محددة و منطقية مع إسنادها إلى مصادرها وذلك لخدمة الصالح العام .

¹ عصام موسى، المدخل في الاتصال الجماهيري (الطبعة الخامسة، الكتاني، اريد، (٢٠٠٣).ص ٣٠

والاتصال بال جماهير لم يكن وليد عصر من العصور أو حضارة من الحضارات، فلا يوجد مجتمع من المجتمعات مهما تفاوتت درجة تقدمه أو تخلفه، كما لا يوجد زمن من الأزمنة قديما أو حديثا أو وسيطا إلا و احتل الإعلام مكانة فيه، لأن الإنسان بطبيعته لا يستطيع الاكتفاء بأخباره الشخصية فقط أو أخبار المجتمع المحدود الذي يحيا بداخله مثل مجتمع القرية أو القبيلة أو الأسرة، ذلك انه من الصعب أن تسير الحياة من دون إن يتصل الناس ببعضهم البعض، وفي الحقيقة مفهوم الدولة العصرية للإعلام أصبح يختلف عنه في أنظمة الحكم المختلفة، ذلك أن التوسع السكاني و الأنظمة السياسية الحديثة وظهور القوميات فرض أبعادا جديدة على هذا العمل حيث أصبح من صلب النظام السياسي، ولا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال، ومن الطبيعي أن يتأثر الإعلام بخصائص المجتمعات الكائن بها، وان يعكس ظروفها وأحوالها، وقد أدى ذلك إلى تعدد أهدافه و نظمه في كل مجتمع من هذه المجتمعات^١.

وفي هذا الإطار فقد اختلف المفكرون وأساتذة الإعلام في وضع تعريف دقيق ومحدد لمفهوم العمل الإعلامي، كما اختلفت الدول في فهم الإعلام و تفسير معانيه وتوضيح أبعاده حسب مرجعية المجتمع و نظرتة لمختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحسب فلسفة الحكم القائمة، وقد اجتهد علماء الاتصال في العالم لوضع تعريف أمثل لهذا المصطلح الحديث. وقد جاء التعريف الذي قدمه العلامة الألماني ((أتوجروت)) معبرا تعبيراً موجزا و شاملا لمعنى الإعلام، قال ((أتوجروت)) في تعريفه للإعلام " انه التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وروحها وميولها و اتجاهاتها في نفس الوقت".

الإعلام هو نشر الحقائق والأخبار والآراء و الأفكار بين جماهير الهيئة أو المؤسسة، سواء جماهيرها الداخلية و الخارجية ومن وسائل الإعلام الأساسية: الصحافة والإذاعة والتلفزيون و السينما و المحاضرات و الندوات و المعارض و الحفلات و غيرها، وبذلك يمكن الربط بين المؤسسة أو الهيئة بالمجتمع و الجماهير، حتى يتفوا بصحة ما أعلموا به فيؤيدوا الهيئة ويناصروها.

وتعتبر عملية الإعلام عملية اتصال بين مرسل (الإعلامي) ومستقبل (الجمهور) من خلال وسيلة إعلامية (صحيفة، إذاعة، تلفزيون، سينما، ملصقات) تنتقل بواسطتها الرسالة الإعلامية (في شكل رموز لغوية أو مصورة)، إلا أنه هناك شبه اتفاق لا يختلف عليه احد تقريبا حول أساسيات العمل الإعلامي وحول المبادئ و الأسس التي يقوم عليها الإعلام وهي:

١- الحقائق التي تدعمها الأرقام و الإحصاءات.

^١ محي الدين عبد الحليم، الاعلام الاسلامي تطبيقاته العملية، ط٢، ٢٠٠٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ص٢٩.

- ٢- التجرد من الذاتية و التحلي بالموضوعية في عرض الحقائق.
- ٣- الصدق و الأمانة في جمع البيانات من مصادرها الأصلية.
- ٤- التعبير الصادق عن الجمهور الذي يتوجه إليه الإعلام والثقة فيما يقدم من تقارير إعلامية وهذا يعني ما يلي:

- إن الإعلام الذي لا يقوم على أساس مع الواقع ينتفي عنه مفهوم الإعلام.
 - أن رجل الإعلام الذي يضفي على الجمهور الشخصية التي تملئها عليه أهواؤه على مصادرها، التي يزود بها الجمهور، ويلون هذه المعلومات حسب ما يراه يفقد صفته كرجل إعلام.
 - إذا لم يكن الصدق و الأمانة منهاجا في الحصول على البيانات و استقائها من مصادرها، فإن الإعلام يفقد أهم دعامة له ؛ وهي عامل الصدق.
 - إذا لم يأت الإعلام معبرا صادقا وأميناً عن تراث الأمة و عن الحقائق لدى الجماهير التي يتوجه إليها، وأن يناسب ثقافات و تفكير هذه الجماهير وروح هذه الأمة فإن هذا الإعلام سوف لا يلائم جمهوره وبالتالي لا تستطيع الجماهير فهمه أو التجاوب معه .
 - الإنصاف و التوازن وتجنب التحريف أو التشويه أو ذكر إنصاف الحقائق.
 - التمييز بوضوح بين ما هو خبر وما هو رأي أو استنتاج، ونشير هنا إلى أن هذا المبدأ يعتبر من المبادئ المقدسة ويتصل بعدم خلط الخبر بالرأي.
 - حق المواطن العادي في المعرفة^١.
- الإعلام يرمي إلى تنوير الجماهير وتحقيق لهم المعرفة، لذا تتضح أهمية الإعلام لماله من مميزات كثيرة مثل الصدق و الموضوعية و الديمقراطية والإنسانية و الأمانة، تتضافر لتحقيق أهداف صالحة مثل:

- ١) إثراء الجانب الثقافي لدى الأفراد .
- ٢) العمل على الإقناع.
- ٣) بذل الجهد لغرس قيم و اتجاهات جديدة تتماشى مع إيقاع العصر الحديث .
- ٤) تقريب وجهات النظر عن طريق المناقشة و الحوار و الإقناع .
- ٥) تقديم الجانب الترويحي بصورة جيدة^٢.

^١ عبد الحلیم ، مرجع سابق ص ٣٠
^٢ الموسی ، مرجع سابق ص ٢٢

المطلب الثاني: أهداف التنمية السياسيّة والإعلام

هناك الكثير من الأهداف التي تعمل التنمية السياسية ووسائل الإعلام على تحقيقها وخاصة في ظل التداخل بين وسائل الإعلام كونها سلطة رابعة في المجتمع وكل من السلطات الثلاث سواء أكانت تنفيذية أو تشريعية أو قضائية وعلى هذا يمكن تناول بعض هذه الأهداف كما يلي:

أولاً: أهداف التنمية السياسيّة تسعى التنمية السياسية على صعيد الفرد و المجتمع لجلب المزيد من البشر للمشاركة السياسية عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى أساس من التنافس، حيث أن المشاركة السياسية هي مظهر رئيسي للديمقراطية، وانتشار المشاركة بين صفوف الناس يمثل تعبيراً عملياً للممارسة الديمقراطية لتعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي من خلال مشاركتهم الفاعلة والواسعة عبر مؤسسات العمل الجماهيري، لأجل توسيع قاعدة المشاركة في صناعة القرار السياسي^١.

ومن أجل تحقيق تنمية سياسية شاملة فلا بد من تحقيق هذه الأسس والتي تعتبر ركيزة أساسية في تحقيق التنمية السياسية:

(١) تحقيق المساواة بين جميع مواطني المجتمع بغض النظر عن اختلاف الأصول أو الانتماءات، أو الثقافة .

(٢) مشاركة المواطنين في صنع القرارات ديمقراطياً من خلال النظم البرلمانية و المؤسسات الدستورية و القانونية.

(٣) عدم تركيز السلطات في يد هيئة واحدة و الفصل بين السلطات، ووجود حق الاعتراض، والنقد الموضوعي، وحق المواطنين في متابعة و مراقبة أجهزة السلطة من خلال المؤسسات الشرعية.

(٤) قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة بحث يكون تقلد المناصب القيادية مكفولاً للجميع استناداً إلى معايير موضوعية، وتكون ممارسة السلطة وفقاً لقواعد وأسس قانونية وفي إطار حدود يحددها الدستور .

(٥) نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها و التعامل معها تعاملًا رشيداً .

(٦) تحقيق الوحدة و التكامل السياسي بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية ووجود حد أدنى من الاتفاق حول القيم السياسية مع وجود ولاء سياسي للسلطة المركزية^٢ .

^١ غالب فريحات ، على طريق التنمية السياسية ، دار ازمنة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن ، ص ١١١ ، ٢٠٠٥

^٢ وهبان، أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص، ص ص ١٠٥-١٠٦

وأشار البروفيسور احمد نوفل أن أهداف التنمية السياسية تختلف من مجتمع لآخر، ويتأثر بالظروف المحيطة بها و الظروف التاريخية التي تمر بها الدولة و الثقافة السائدة فيها، إلا أنه توجد قواسم مشتركة تجمع بين معظم المجتمعات والأنظمة السياسية، خاصة في الدول النامية، وهي تهدف إلى تفعيل دور السلطات الثلاثة (التنفيذية؛ و التشريعية؛ والقضائية، ومبدأ الفصل بينها، وتوفير بيئة سياسية وحيوية، ومجتمع مدني نشط تنبثق عنه أحزاب و تيارات وطنية ذات تمثيل واسع، وتعزيز قيم الانتماء و الديمقراطية، والمساواة؛ والكفاءة؛ والمشاركة، وضمان حقوق المرأة ومشاركة فاعلة للشباب وانتهاج سياسية الانفتاح وإشاعة ثقافة سياسية وبرامج تنقيفية حول المواطنة؛ والحوار؛ وحرية التعبير؛ والمشاركة السياسية.

المبحث الثاني: علاقة التنمية السياسية بالإعلام.

يتناول هذا المبحث توضيح لعلاقة التنمية السياسية بالإعلام الرسمي والخاص والمختلط ، فوكالات الأنباء منها متخصصة وعامة ومختلطة ، المتخصصة منها وكالة الصحافة المشتركة (الأسوشييتد برس) الأميركية وتم تأسيسها في العام ١٨٥٦ وتعمل في أكثر من ١٢٠ دولة ، وهناك أيضا وكالة الصحافة الفرنسية التي تأسست في العام ١٩٠٧ وتعمل في ١١١ دولة ، وأيضا وكالة رويترز للأنباء التي تأسست في العام ١٨٥١ وتعمل في أكثر من ١٧٠ دولة وتجدر الإشارة أيضا الى وكالة الأنباء الفرنسية (فرانس برس) التي تأسست في العام ١٩٤٩ وتعمل في ١٥٢ دولة .

ومن وكالات الأنباء الرسمية اتحاد الإذاعة الأوروبية الذي تأسس عام ١٩٥٠ ووكالة فينرنيوز التي أصبحت هيئة الإذاعة البريطانية BBC وانشاء CNN عام ١٩٨٠ في الولايات المتحدة حيث حازت على درجة عالية من المشتركين . ومن وكالات الانباء المختلطة القناة الاخبارية الأوروبية كنموذج EURO NEWS .

ولا بد لنا من الحديث عن صناعة القرار داخل وكالات الأنباء الدولية إذا تمر مرحلة صنع القرار في وكالات الأنباء بمرحلتين الأولى هي جمع الأخبار والثانية مرحلة معالجتها. وهذا كله يقودنا للحديث عن القوى الخارجية المؤثرة في وسائل الإعلام وهي أولا المعلنين ، ثانيا المنافسة ، ثالثا السلطات السياسية والقانونية والاجتماعية ، رابعا جماعات الضغط والملكين والمستثمرين.

المطلب الأول: التنمية السياسية والإعلام في المجتمع الغربي

أولا : اهتمت الدراسات الحديثة للتنمية السياسية بإيلاء عدد من الأهداف أهمية خاصة وضعتها في موقع الصدارة مثل التكامل القومي، هذا إلى جانب بروز أهمية أهداف أخرى مثل العدالة والمساواة، وبخاصة بعد أن بات من المؤكد أن تحقيق كثير من دول العالم الثالث لهدف مضاعفة نصيب الفرد من الدخل القومي، وهو من الأهداف المرجوة لم يعن بأي حال من الأحوال تحسين مستوى معيشة الفرد في هذه الدول.

أما الديمقراطية على النهج الغربي والتي كانت تعد من بداية الستينات أسمى أهداف التنمية السياسية فقد شهدت منذ نهاية الستينات انحساراً، حتى اهتمت أدبيات التنمية مع بداية الثمانينات بمشكلات أخرى مثل الاستقرار السياسي التي باتت تشغل حيزاً متنامياً من شواغل المحللين السياسيين، وفي إطار تنعينا لأهداف التنمية السياسية عبر مختلف الأدبيات يجب إلا

يغيب عن أذهاننا إسهامات مدرسة التبعية خلال الفترة التي امتدت منذ نهاية الستينات وحتى بداية السبعينات، وبخاصة في أمريكا اللاتينية. حيث تمثلت أهم أهدافها في تحقيق التنمية الموجهة للداخل وقطع الصلات مع العالم الرأسمالي، ومع ولوج مرحلة الثمانينات انشغل دارسو التنمية بنوعية أخرى من المشكلات تتعلق بالتحول الديمقراطي^١.

ثانياً: أهداف الإعلام، إذا كان الهدف من الإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة و المعلومات السليمة و الحقائق الثابتة التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعه من الوقائع أو مشكلة من المشكلات بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقليته الجماهير وميولهم و اتجاهاتهم، كما يقول "أتوجروت. فان هذا يعني بأن الغاية الوحيدة من الإعلام هي توسيع مدارك الجماهير عن طريق تزويدهم بالمعارف، وإقناعهم بان يسلكوا سلوكاً معيناً^٢.

فالهدف من الإعلام إذن هو أن تكون هناك فكرة معينة مطلوب توصيلها إلى المرسل إليه، وهو إما فرد أو جماعة أو شعب، فإذا نتج ن هذه الفكرة أن اتبع المرسل إليه السلوك الذي تريده الفكرة فان رجل الإعلام يكون قد نجح في تحقيق غرضه، وإذا لم يتبع المرسل إليه الفكرة المستهدفة يكون رجل الإعلام قد فشل في تحقيق غرضه.

وقد جاء في التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة، أن الوظيفة الرئيسية للإعلام هي مباشرة جمع المعلومات الموضوعية الدقيقة وإذاعتها مباشرة، وفي الحقيقة أن خير وسيلة لتحقيق أهداف حرية الإعلام هي إتاحة مختلف مصادر الأنباء و الآراء لكل إنسان^٣.

• اليونسكو وقضية التوازن الاعلامي بين الدول المتقدمة والدول النامية:
- هناك مخطط اعلامي تحاول الدول المتقدمة فرضه على بيقة دول العالم خاصة دول العالم النامي.

- حدثت الأزمة نتيجة انسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا وسنغافورة من اليونسكو بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ مما كان له تأثير كبير لأن هذه الدول تمثل التيار الإنجلو _ سكسوني في التربية والثقافة والعلوم ويترتب على ذلك حرمان اليونسكو من حوالي ثلث ميزانيتها العادية مما سيؤثر على برامجها.

الأزمة مثلت صارعاً بين التيار الفكري الذي تقوده الولايات المتحدة وبين التيار الجديد الذي تقومده الدول النامية والقائم على ايجاد نوع من التوازن في العلاقات الفكرية والثقافية والحضارية.

^١ ميثكس، مرجع سابق: ص ٢٥

^٢ محي الدين عبد الحليم ، فنون الاعلام وتكنولوجيا الاتصال، الطبعة الاولى، مكتبة الانجلو المصرية ، ص ٣٤ ، ٢٠٠٦.

^٣ عبد الحليم ، مرجع سابق، ص ٣٥ .

• تقود أزمة اليونسكو الى عدة مؤشرات خلال فترة السبعينيات

١- الإنحياز الواضح لقضايا العالم الثالث من خلال البرامج والسياسات والمؤتمرات وهذا مثل تحديا للغرب الذي يريد التركيز على ثقافته وحضارته وظهرت على السطح قضايا جديدة لم يشهدها من قبل كالفقر والمجاعات والتخلف والتصر والأمية وقضايا نزع السلاح وإقرار السلام العادل وحل الصراعات عن طريق الحوار الديمقراطي المتكافئ وهذا ما أغضب الدول المتقدمة

٢- تبنت اليونسكو قضايا حقوق الإنسان دون تمييز اللون أو العرق أو الفكر أو الدين أو الجنس وفي هذا الاطار علت الأصوات وفي هذا الإطار علت الأصوات المطالبة بتشجيع الذاتية الثقافية كحق من حقوق الشعوب.

٣- الشكاوى المريرة من غياب التوازن والعدل في مجالات الإعلام والاتصال وهي شكاوى ارتفعت بشكل عام في المحافل الدولية المختلفة والتي تؤكد احتكار قلة من الدول لكل شيء في مجالات النشاط الانساني الثقافية والإعلامية والفمرية والإقتصادية والسياسية والعسكرية.

ولذلك بدأت المطالبة بضرورة وضع نظام اعلامي عالمي يصلح الخلل في تدفقت المعلومات وتحقيق التوازن والتكافؤ في استقبال وارسال الأنباء بدلا من احتكار وسائل الإعلام الغربية لها ولم يرضى هذا التوجه الدول الغربية خاصة كبار المحتكرين اللذين ينتهجون سياسة الهيمنة.

• جندت اليونسكو جيشا من الإعلاميين والسياسيين والمفكرين والخبراء اللذين كشفوا حقيقة الاحتكار الغربي لوسائل الإتصال وطالبوا بالعدل والمساواة والتوازن بين الشعوب عبر نظام إعلامي جديد يكفل حرية تدفق الأنباء والمعلومات.

٤- انعكس هذا الجدل على القضايا العربية وخاصة الصراع العربية – الإسرائيلي.

النظام العالمي الجديد للإعلام والإتصال كان نتيجة عدة أسباب :

١- بروز وسائل إعلام جديدة للإتصال.

٢- وعي الإعلام بتطوير الدول والشعوب وحماية حرية الإعلام فيها.

٣- الإهتمام بشكل أقوى بمشكلات الدول النامية.

٤- الوعي بضرورة التضامن لمواجهة المشكلات التي تواجه البشرية جمعا.

أهمية النظام العالمي الجديد:

١- تغيير نمط الهيمنة والسيطرة السائدة.

٢- حل المشاكل التي يعاني منها الإتصال والإلتزام الأخلاقي لتحقيق ذلك.

٣- يرتبط النظام الإعلامي الجديد بالنظام الإقتصادي العالمي الجديد

٤- تحقيق العدالة في تدفق المعلومات.

٥- النظرة الإيجابية من الدول المتقدمة لخلق التكنولوجيا.

وقد بين بدر إلى اعتبار الإعلام أكثر من مجرد عمليات نقل فيعرفه بأنه تزويد الجمهور بالمعلومات الصحيحة و الحقائق و الأخبار الصادقة بهدف معاونتهم على تكوين الرأي السليم إزاء مشكلة من المشاكل أو مسألة عامة، خصوصا تلك التي يكون للناس بشأنها آراء متعارضة. إن الغاية من الإعلام- بوسائله المختلفة - هو تحقيق تلك المهمة الكبيرة التي تهدف إلى جعل الإنسان في وضع اتصال مستمر مع البيئة و المجتمع، وعن طريق المعرفة التي يحصل عليها الإنسان وعن رد الفعل الذي يحدث داخله لتفسير ما يجري حوله، ينشأ الوعي بما ينبغي عليه أن يفعل، ومن ثم يحاول تعديل سلوكه كلما زاد وعيه بالمتغيرات أواقعه حوله.

كما قدم رجال الإعلام والعلاقات العامة مبادئ أساسية تقوم عليها ((عملية الإعلام)) فالإنسان هو الهدف الأسمى للإعلام وأي شيء يدور في فلكه لخدمة بني البشر^١.

• اختلال التواز الاعلامي بين الدول المتقدمة والدول النامية :

٥- هنالك تفاوت كبير في قدراتهم على انتاج المعلومات ادى الى أختلال التوازن

٦- الخلل القائم الذي تشكو منه الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة والدول الغربية مع بعضها البعض كما حدث بين فرنسا وبريطانيا وكندا وشكواها من الغزو الاعلامي الأميركي. ادركت بعض الدول الجواب المتعلق لدور الاعلام في التنمية مما دفعها الى اراك الدول النامية لتطوير استخدامات ووسائل الاعلام لمعالجة مشكلاتها التقليدية مثل محو الأمية وانخفاض مستوى الوعي الاقتصادي والصحي.

٧- اقامة نظام عالمي جديد للاعلام والاتصال .

• مظاهر الاختلال في التوازن :

٨- الاختلال في التوازن الكمي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

٩- هيمنة الدول المتقدمة على فحو الرسائل الاعلامية.

١٠- الخلل الحاصل في الاطار القانوني الدولي الاعلامي.

١١- خطورة الطابع الاحتكاري الذي تمارسه وكالات الأنباء.

• الآثار السلبية لثورة المعلومات:

١٢- زيادة الفجوة الإتصالية.

١٣- زيادة الهيمنة الإتصالية

^١ عبد المنعم الميلادي، الإعلام ، مؤسسة شباب الإسكندرية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ص ١٣٩ ، ٢٠٠٤ .

المطلب الثاني: التنمية السياسية والإعلام في الدول النامية

إن التناول النقدي لأدبيات التنمية السياسية على المستوى العربي يستوجب بداية التأكيد على اختلاف الواقع السياسي والاجتماعي وتباين مشكلات المجتمعات العربية عن مثيلاتها من المجتمعات الغربية، مما تعني ضرورة طرح الفكر الشفوي العربي لرؤى تعكس خصوصية الثقافة وتتبع من معطياته التاريخية وهو ما لا يتعارض مع الاتجاهات الحديثة لأدبيات التنمية السياسي.

وعلى هذا النحو كان على علم التنمية السياسية أن يطور مناهجه وفروضه بما يتواءم مع مجريات الأمور وطبيعة الأحداث، بحيث فرضت هذه الأخيرة إعادة تقويم لبعض أسس ونظريات التنمية، فبعد عقود من التنمية ما زالت دول العالم الثالث تعاني من الأزمات السياسية نفسها بل إن بعضها تراجع إلى مستويات دنيا من الكفاءة والفاعلية.¹

إن الهدف الحقيقي لبرامج التنمية الشاملة في المجتمعات النامية هو إحداث تغيير في اتجاهات الناس وفي البنية الطبيعية وإنشاء علاقات جديدة بينهم وبين الموارد الاقتصادية وإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الانتاج وما يتبع ذلك من تغييرات لأساليب الإنتاج ومفاهيم الثروة والدخل والإستهلاك لما يترتب عليه تغيير في التركيب الاجتماعي والعلاقات ومجموع القيم الاجتماعية وإدخال مفاهيم علمية جديدة في السلوك والعادات والخبرات التقليدية في جميع مجالات الحياة.

فعملية التنمية عندما تتم لا تحدث دون مشاكل أو معوقات مثال القيم والعادات السيئة المتوارثة وسيطرة العقلية التقليدية على تفكير أغلب أبناء الشعوب النامية وكذلك من هذه المعوقات ما يتعلق بنظم التعليم فيها، فالأمية سمة من السمات الرئيسية لهذه الشعوب وهبوط المستوى التعليمي نتيجة كثرة الطلاب وقلة الخبرات العلمية والأجهزة وديت القاعات وانخفاض القدرة الإبداعية واستمرار الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة... هذا بالإضافة إلى المشكلات المرتبطة بوضع المرأة الاجتماعي وقلة انتاجيتها... والمشكلة السكانية من حيث ارتفاع عدد السكان وعدم استثمار الطاقات البشرية الاستثمار الأمثل. فالجهود التنموية تهدف إلى توفير الحلول هذه المشكلات عن طريق التخطيط لبرامج التنمية الشاملة بمختلف أنواعها وهنا يأتي دور الإعلان ليس في أنه يساهم مباشرة في التنمية وإنما لأن الإعلاميين يدفع محيط آخر هو الأهم في عملية التنمية هو العنصر البشري.... إلا أن المطلب الأساسي للتطور في أي مجتمع

¹ ميثكس ، مرجع سابق ص 9

هو استحداث التغيير الملائم في اتجاهات الإنسان لتصبح مواثية لقبول اتجاهات الحداثة والمشاركة.

إن التباين بين الأنظمة في الدول تؤدي بالإعلام إلى التركيز على وظائف معينة وإبرازها أو إغفال أخرى ففي الدول النامية مثلاً يسعى الإعلام إلى تثقيف الجماهير وتوعيته بما يتفق وغايات السياسات التنموية الموضوعية وهذا بدوره يؤيد لأن يطغى على الإعلام سريان المعلومات باتجاه واحد - أي من المرسل إلى المتلقي فالحكومات في الدول النامية ترى أن الإعلام يقوم بدور مؤثر في توجيه الرأي العام نحو أهداف محددة، ولهذا تعمل تلك الحكومات على وضع الإعلام ووسائله تحت إشرافها المباشر، وإنتشر اعلام الحكومة بدلاً من اعلام الدولة.

فالمقابل نجد أن الإعلام في الدول الرأسمالية يميل إلى التركيز على الإشارة والترفيه والتنافس بقصد اجتذاب الإعلان الذي يؤمن مرعاً كافياً لاستمرار المؤسسات الإعلامية في عملها ، كما أن الإعلام في هذه الدول يقوم بأدوار أخرى ، كالعامل في إظهار الحقيقة وتوضيح وجهات النظر المختلفة.

أما عن المتطلبات الضرورية لزيادة فعالية دور الإعلام ووسائله في التنمية تتمثل في المنطلقات الآتية:

١ - ضرورة انطلاق وسائل الاتصال الجماهيرية والصغيرة والشخصية من فلسفة واضحة تحدد أهداف العملية الإعلامية وتكون ترجمة إستراتيجية عامة للمجتمع تركز على المشاركة الفعالة للجمهور في عملية اتخاذ القرارات وإشباع حاجاتهم بصورة متزايدة وتصفية أنماط التخلف لخدمة عملية التنمية الشاملة وهذه الإستراتيجية تركز أيضاً على اعتماد مبادئ عادلة لتوزيع الدخل القومية وتصفية سيطرة رأس المال الأجنبي على التجارة الخارجية وعلى استخدام الموارد الطبيعية للبلدان النامية وإقامة رقابة فعالة على أنشطة الشركات غير القومية وإيجاد بنية أساسية تكنولوجية.

٢ - تحديد أهداف إستراتيجية ناجحة للتنمية يعتمد على مقومات أساسية تعمل وسائل الاتصال على تحقيقها وهي:

- أن تكون موجهة نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي وضمان السيادة والسيطرة على الثروة القومية وتعزيز قضية لاسلام والتقدم الإجتماعي وأن تكون موجهة ضد كل أشكال الاستغلال الاستعماري والعنصرية والعدوان.

- أن تكون موجهة لخدمة السكان وتتيح النحو السريع للتقنيات وتوفير العمل لجماهير العاطلين وأنصاف العاطلين ووقف استنزاف العقول.

- أن توفر ظروف الاعتماد الجماعي على النفس وأن لا تقتصر على مجرد النمو الاقتصادي. فوسائل الإعلام المتاحة الآن لم تعد تقتصر على الوسائل المطبوعة كالجرائد والمجلات والكتيبات... ولم تعد تقتصر أيضاً على الوسائل المرئية كالراديو والتلفزيون وأشرطة الكاسيت والفيديو وأسطوانات الليزر المدرجة وإنما تشتمل إلى جانب ذلك الحاسبات الالكترونية وأنظمة النصوص المتلفزة وبنوك وقواعد المعلومات فضلاً عن المستحدثات والتكنولوجيا كالأقمار الصناعية والألياف البصرية وطباعة الأوفست والتصوير المجسد ثلاثي الأبعاد ففي ظل هذا التقدم السريع بحيث أصبح العالم صغيراً أصبحت العلاقة الارتباطية واضحة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعملية دفع التنمية إلى الأمام.

وبالنسبة للدول العربية فإن دور إقتصاديات الإعلام والاتصال ما زال متواضعاً سواء بسبب ندرة الصناعات الإعلامية أم بسبب ضعف الاستثمار لذلك لا تحتل إقتصاديات الإعلام دوراً هاماً في الناتج القومي الإجمالي لأي بلد عربي فليس هناك صناعات لورق الصحف في البلدان العربية ولا نجد صناعة جديدة في مجال الاتصال والإعلام في أي بلد عربي لذلك تلجأ البلدان العربية إلى استيراد المنتجات التكنولوجية اللازمة للاتصال والإعلام من الخارج وتحمل كافية التبعات الناجمة عن ذلك.

أولاً: وسائل الإعلام في الدول النامية

من المؤسف أن أجهزة الإعلام في الدول النامية تركز جل طاقتها على النواحي السياسية ، ولا جدال إن فترة التحول وتدعيم الاستقلال ، يحتاجان إلى مثل هذه التركيز ، بيد إن إغفال النواحي الأخرى كنشر الوعي التخطيطي والوعي الادخاري يلحق ضرراً بليغاً حتى بالناحية السياسية ذاتها ، فلا يكفي نشر أهداف الخطة في بدايتها وتعلن إنجازاتها في نهايتها بل يجد إن تكون ثمة خطة إعلامية تسير جنباً إلى جنب مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية توضح أهدافها ، تؤدي الأذهان بقبولها - وتطرح المصاعب إلى تعترضها على بساط المناقشة والبحث وتنتشر الحلول التي أمكن الوصول إليها دون تزييف للحقائق أو تضليل الرأي العام .

إن هناك اختلافات كبيرة بين الدول النامية. وكل مرحلة من مراحل النمو أو التطور تحتاج إلى سياسات إعلامية مختلفة إلى حد ما. فبعض الدول في مراحل انتقال مبكرة جداً. ويجب أن تركز جميع وسائل الإعلام جهودها لتأييد شرعية الحكومة وتأييد الجهاز التنفيذي للدولة لأن هذا التأييد ضروري لتوجيه التغييرات الاجتماعية الأخرى. في تلك الدول نسبة

المتقنين الذين يشكلون الطليعة القيادية محدودة جداً لذلك يجب على سياسات الإعلام إن تساعد القادة وتحمي حريتهم في العمل وتقوي نفوذهم في جميع أنحاء المجتمع. وفي المرحلة الأكثر تقدماً من مراحل تطور المجتمعات الانتقالية تزيد نسبة المتقنين وتصبح مهمة وسائل الإعلام الرئيسية تعبئة قطاعات أكبر من الجماهير. في تلك المرحلة تستخدم وسائل الإعلام لتدعيم الحكم ويصبح الوقت مهيباً لنشر شعارات عريضة وترديد مبادئ أساسية الهدف منها التعليم للمدى وتعريف الشعب بالسياسات الأساسية وكسب تأييده. وفي مراحل متقدمة تركز وسائل الاتصال جهودها على تسهيل التكييف والتآلف بين مختلف المصالح التي تبرز، كما أنها تصبح الوسيلة التي تنقل الجماهير بواسطتها أفكارها وآرائها إلى القيادة ومخططي السياسات الجديدة تنتظر من وسائل الإعلام أن تؤدي عدة مهام منها:^١

١. غرس الشعور بالانتماء إلى أمة أو وطن.

٢. تعليم الشعب مهارات جديدة.

٣. غرس الرغبة في التغيير وزيادة آمال الجماهير بحيث ترغب في مجتمع متحضر.

٤. تشجيع الناس على المساهمة ونقل صوتها إلى القيادة السياسية.

سياسات الإعلام في الدول النامية:

إن وسائل الإعلام تخضع بشكل عام في الدول النامية أكثر وأكثر للسيطرة الحكومية. فبينما نجد الديمقراطيات الغربية تؤمن بأنه لا يجب عرض سوى الحد الأدنى من السيطرة الحكومية على الصحافة وانه يجب أن نترك السيطرة على الجريدة لمالكها أو لناشرها وللمحاكم إذا ساء الناشر استخدام سلطته بالإساءة إلى الغير. نجد الدول النامية تعجز عن تطبيق هذه السياسة على وسائل الإعلام فيها، فغالبيتها الدول النامية، حتى أكثر الدول ديمقراطية تعاني من أزمات مستمرة. وفي هذه الظروف ربما كان هناك ما يبرر استخدام الصحافة بشكل هادف من أجل التطوير القومي، فالصحافة في المجتمعات الانتقالية ينتظر أن تعمل أساساً كمؤيد لبرامج التطوير القومي. وأن تحيط القادة علماً بما يحدث وأن تقدم الوحي والإلهام للجماهير. فالدول التي تبدأ مراحل تطويرها الاقتصادي من الصعب أن تنعم بصحافة حرة تماماً بسبب قسوة الظروف التي تحيط بها. بالإضافة إلى ذلك يشك كثير من قادة الدول النامية من وسائل الإعلام التي عاشت في ظل الاستعمار واستمرت بعد رحيله كما أنهم لا يطبقون النقد من أي جانب.^٢

^١ جيهان رشتي، نظم الاتصال والإعلام في الدول النامية، ج ١، دار الحمامي للطباعة والنشر، ص ١٦٨، ١٩٧٢.

^٢ جيهان رشتي، نظم الاتصال والإعلام في الدول النامية، ص ١٦٥-١٦٦.

الخصائص الرئيسية للإعلام في المجتمعات التقليدية:

تنتقل المعلومات في المجتمعات التقليدية عن طريق الاتصال الشخصي، والطبول، والأسواق. وتفي هذه الوسائل بحاجات المجتمع التقليدي القليلة المحدودة.

وأهم خصائص الاتصال في المجتمعات التقليدية انه ليس له كيان منفصل عن النظام بشكل عام. فليس هناك رجال إعلام متخصصون وأولئك الذين يقومون بعملية الاتصال يقومون بها على أساس مراكزهم الاجتماعية أو السياسية في الجماعة أو على أساس صلاتهم الشخصية. فالمعلومات تنحدر على أساس طبقي أو على نفس أنماط العلاقات الاجتماعية في كل جماعة والمعلومات تنتقل عادة وفقاً للمركز الاجتماعي أو وفقاً لأشكال أو طبيعة العلاقات الاجتماعية.

بهذا فعملية الاتصال في المجتمعات التقليدية ليست مستقلة عن العلاقات الاجتماعية أو عن مضمون الإعلام. وحيث إن عملية الاتصال – بشكل عام – متصلة اتصالاً وثيقاً بكيان المجتمع التقليدي، فإن مركز الشخص الذي يعطي المعلومات يؤثر مباشرة في الطريقة التي يقيم ويفسر بها الجمهور هذه المعلومات وفي الطريقة التي يستجيب بها الجمهور على تلك المعلومات. وما زال هناك اتجاه منتشر بين نسبة كبيرة من الشعوب التي تمر بمرحلة الانتقال يميل إلى تقييم وتصديق وسائل الإعلام المختلفة على أساس نفوذ الفرد الذي يدلي بالمعلومات ومركزه الاجتماعي وعلى أساس علاقة الجمهور الشخصية بالمصدر.

وفي ظل النظام التقليدي تكون المعلومات قليلة. ومشكلة قائد الرأي أو القارئ النشط الأساسية هي عدم كفاية المعلومات المتوافرة لكي يستطيع إعطاء صورة كاملة لما يحدث، لذلك يضطر قادة الرأي إلى تكملة نواحي النقص من خيالهم، والجمهور يلجأ لقادة الرأي عادة لكي يتعلم كيف يستفيد من القدر المحدود من المعلومات المتوافرة له في المجتمع.

إن مهارة قادة الرأي في المجتمع التقليدي تنحصر ليس في استخلاص معلومات متخصصة من المعلومات الكثيرة المتدفقة فحسب ولكن تنحصر مهاراتهم في تجميع المعلومات البسيطة وإصاق بعضها ببعض الآخر والإضافة إليها من خيالهم. معنى هذا أن النظام التقليدي يعتمد على مهارة الرجل الحكيم، وحاكي القمص ذي الخيال الخصب الذي يحتاج إلى كلمات قليلة ليدرك الحقيقة¹.

¹ رشتي، مرجع سابق: ص ٢٨-٢٩

وتستخدم وسائل الإعلام في الدول النامية لتوحيد الشعب في الداخل ولتقوية نفوذ الدولة القومي في الخارج، كما تستخدم للإسراع بالتطوير والتحضر ولتشجيع الجماهير على المساهمة في التطوير القومي والإقلال من القلق الاجتماعي. ونظراً لأن اقتصاديات نسبة كبيرة من الدول النامية تتطور بسرعة فإن هذا يتطلب أن تلتزم وسائل الإعلام بتأييد الأهداف القومية^١.

الإعلام في الدول النامية:

إن هناك أربع مشاكل متصلة بتطوير وسائل الإعلام يجب أن تحلها الدول النامية:

أولاً: على الدول النامية أن تحدد ما ستخصصه من مصادرها القليلة للاستثمار في مجال الإعلام.

ثانياً: على تلك الدول أن تقرر الأدوار أو المهام التي ستكلف بها القطاعين الخاص والعام على التوالي.

ثالثاً: على الدول النامية أن تقرر قدر الحرية التي ستسمح بها وقدر السيطرة التي ستفرضها، ومقدار التشابه أو التماسك الذي تطلبه، والتنوع الذي ستسمح به.

رابعاً: يجب أن تقرر تلك الدول مستوى المضمون الثقافي لوسائل الإعلام^٢.

المشاكل التي تواجهها وسائل الإعلام في الدول النامية

تعتمد غالبية الدول النامية على الخبراء والفنيين الأجانب في إنشاء الأجهزة الإعلامية وفي إدارتها. بل تعيش هذه الأجهزة وخاصة التلفزيون والسينما على ما تحصل عليه من الدول المتقدمة من برامج. ولما كانت ظروف الدول المتقدمة تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التي تحيط بالدول النامية فقد تحدث تلك البرامج انتشاراً غير ذلك تلك التي تنشدها الدولة.

كما أن أخطر ما يواجه الدول النامية في تأدية رسالتها الإعلامية هو النقص الشديد في الفنيين من المهندسين وعمال مهرة ، وفي خبراء الإعلام من محررين ومخرجين ومذيعين ، وهذا يحتم على حكومات تلك الدول الإسراع في إيفاد البعثات العلمية وإنشاء معاهد تدريب .

من العقبات الرئيسية التي تحول دون تنمية وسائل الإعلام تلك القيود التي تفرضها الحكومات من رسوم جمركية على الواردات وضرائب على الأجهزة ورقابة متشددة على وسائل الإعلام.

^١ المرجع نفسه ص ١٠٣

^٢ المرجع نفسه ص ١٠١

وفيما يتعلق بالرقابة التي تفرض على الوسائل الإعلامية يمكن القول بأن هذه نتيجة منطقية لانحراف عن رسالتها الإنسانية ، واستخدامها في شن حملات الإغراء والتضليل .

الأمر الذي ولد الخوف وأضعف ثقة الدول فيما بينها فلجأت إلى فرض مثل هذه الرقابة التي قد تتسم بالتطرق في بعض البلدان، ولو التزمت أجهزة الإعلام بالموضوعية والمبادئ الإعلامية السامية لتولدت الثقة، فما يمكن من إزالة الحواجز وتخفيف هذه الرقابة حتى تستطيع أجهزة الإعلام أن تؤدي رسالتها في حرية وثقة .

ويرى شرام بأنه يجب أن نتأكد من أن القرارات الحقيقية والأساسية للتنمية ودور إستراتيجية الاتصال فيها ، لا يجب أن بصددها رجال الاتصال والإعلام الجماهيري في جميع الأحوال على أن عملية التنمية ليست عملية إصدار قرارات أوامر أو تعليمات ومراقبة ، ولكنها عملية متابعة مستمرة واستمرارها وكفاءتها تتوقعان على التقارير الوافية الواردة وحقيقة الموقف بشأنه والنتائج التي يحققها التنفيذ أولاً بأول.^١ .

الإعلام والتنمية السياسية في الدول النامية والمتقدمة

ترتبط السياسة الاتصالية وتتوافق مع طبيعة النظام السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي القائم في المجتمع، وتتعلق ببنية النظام وسياساته و التشريعات و القوانين والأنظمة، وبالواقع الطبقي والاقتصادي، وبالتقاليد والعادات وسلم القيم في المجتمع، وبالمرحلة التي قطعها التنمية وبطبيعة الحال تتأثر بالتعددية والاعتراف المتبادل في المجتمع المدني.

نجد أن الدول النامية التي تتبنى الخط الاشتراكي تنظر للإعلام كأداة جوهرية لعملية التنمية السياسية والاجتماعية لا بد وان يخضع لسيطرة الدولة وتخطيطها وتوجيهها. أما الدول التي تسير في فلك الدوائر الرأسمالية فنجد إنها تعطي أهمية كبرى لتعليم الصغار و محو أمية الكبار ومع ذلك فهي لا تعطي أهمية لوسائل الإعلام، إذ لا تفكر النخبة الحاكمة في هذه الدول في التأثيرات الهدامة للإعلام والتي تأخذ شكل الانحراف أو الفوضى أو اللامبالاة.

الاهتمام بالتعرف على الانعكاسات والآثار الخاصة بالعملية الإعلامية في التنمية، إذ تنعكس آثار الظاهرة الايدولوجية على الظاهرة الاتصالية في الآتي:(الأولى هي عملية التخطيط الإعلامي، إذ يعد التخطيط من الجوانب الأساسية للاتصال التنموي، والثانية هي عملية تحديد الأهداف الإعلامية و أهداف السياسة الاتصالية والثالثة هي عملية صنع الأهداف الإعلامية.

^١ عبد الحميد ، قياس دور وسائل الإعلام في التنمية، مرجع سابق ، ص ٢٣

ونجاح الخطط التنموية هو رهين مشاركة القوى الحية والمنتجة، ولن تتم هذه المشاركة-بصفة شاملة وإيجابية- ما لم يقع إعلام المعنيين وتوعيتهم وتحسيسهم وتربيتهم وتثقيفهم، لذلك تعيّن ضبط سياسات إعلامية وطنية تحدد الأولويات وتضبط الوسائل المعتمدة قصد بلوغ الأهداف). لكن رغم هذا التباين في وضع الإعلام في الدول النامية إلا إن هناك بعض الخصائص المشتركة للإعلام في هذه الدول التي ترتبط بكون الدولة دولة نامية وبصرف النظر عن نظام الحكم فيها ومن أهم هذه الخصائص:

- ضآلة انتشار وسائل الإعلام في الدول النامية، وكذلك نجد إن الخدمة الإعلامية تغطي نسبة ضئيلة من السكان، كما يتركز معظم سكان الدول النامية في الريف فتصلهم نسبة ضئيلة من الخدمة الإعلامية، على الرغم من انتشار وسائل الاتصال الجماهيري وثورة التكنولوجيا والمعلومات.

- تحتل الكلمة المكتوبة في الدول المتقدمة المرتبة الأولى بينما تمثل هذه المرتبة في الدول النامية الكلمة المسموعة (الراديو).

- الطابع الحضري هو عادة الطابع المسيطر على المادة الإعلامية، فهي لا تلقى اهتماما من جانب قطاع كبير من جمهور الدول النامية وهم سكان الريف، حيث لا تمس حياتهم أو مشكلاتهم أو اهتماماتهم، وذلك يرجع للتوجه الحضري لمعديها والمسؤولين عنها.

- تفتقر الدول النامية إلى المعرفة العلمية التي تلقي الضوء على الاتصال الجمعي سواء بالنسبة لأساليب الاتصال التقليدية أو بالنسبة للإعلام ووسائله ومدى فاعليتها والاستجابة لرسائلها.

التنمية قبل كل شئ تنمية بشرية وثقافية تستلزم إحداث تغييرات جوهرية في الفعل والسلوك في الآراء والاتجاهات والمعتقدات والقيم وطرق التفكير، مما يستلزم إيجاد الوعي بالحاجة إلى التنمية والتغيير، وهناك إجماع على إن وسائل الإعلام بما تقدمه من معلومات تتيح الانفتاح على الدول المتقدمة وتهيئ على الأقل المناخ الصالح للتنمية والتغيير، ويرى علماء الاتصال انه بدون استثارة طموح الأفراد وحثهم على الكفاح من اجل حياة أفضل فان التنمية تصبح مستحيلة، وكذلك تنجح وسائل الإعلام في إثارة الاهتمام وتركيز الانتباه على عادات وممارسات تقنية جديدة تساعد على إدراك الأفراد بالحاجة إلى تغيير بعض عاداتهم وأنماط سلوكهم.

تؤكد المدرسة الغربية على أهمية الإعلام والاتصال باعتباره ابرز مكونات النظام السياسي المعاصر بل إن بعض الأساتذة الأمريكيين ينظرون إلى النظام السياسي باعتباره شبكة من الاتصالات أو القنوات الاتصالية وان النظم الفرعية أي الأحزاب وجماعات المصالح ووسائل الإعلام عبارة عن نظم اتصال مصغرة وان النظام السياسي هو نظام تاريخي له ذاكرة ولديه

طوفان مستمر من المعرفة، وكذلك يرون إن الاتصال يلعب دوراً كبيراً في إطار النظام السياسي ويقترحون تناول التنمية من خلال منطلق اتصالي يركز على ثلاث حقائق أساسية هي:

- إن الاتصال كعملية يتخلل السياسة كنشاط.
- يمكن وصف جوانب الحياة السياسية كأنماط للاتصال.
- شمولية عملية الاتصال ومرونة الإطار المرجعي لعلم السياسة.
- وترى المدرسة الوظيفية في الغرب إن هناك ثلاث وظائف عامة لجميع النظم السياسية هي:
 - الاتصال
 - التعبير عن المصالح
 - تجميع المصالح.

وفي دول العالم الثالث تتدخل الحكومات بشكل مباشر في وسائل الإعلام وتحديد مسؤولياتها مما يؤثر سلباً على نوعية الرسائل الإعلامية والاختيارات المتاحة وكذلك يؤثر على نوعية الكوادر المؤهلة لقيادة المؤسسات الإعلامية، فضلاً عن دورها في تكريس التبعية الثقافية والإعلامية.

وظيفة الإعلام في المجتمع المعاصر:

يقوم الإعلام في المجتمع المعاصر بدور كبير في تنشئة الأفراد، وبخاصة أن تأثيره يصل إلى قطاعات واسعة وعريضة من شرائح المجتمع، وقد ساعد على ذلك سرعة اختصاره للزمان والمكان، وسرعة تجاوبه مع المستجدات العلمية والتكنولوجية، مما يؤدي إلى زيادة الرصيد الثقافي للإنسان، وتيسير عملية تبادل الخبرات البشرية.

وتتوافر في وسائل الإعلام عدة مميزات لا يتمتع بها غيرها من الوسائط التربوية الأخرى، فهي تقدم خبرات ثقافية متنوعة ونماذج سلوكية وطرق معيشة قطاعات عريضة من أفراد المجتمع. كما أنها تنقل إلى الأفراد خبرات ليست في مجال تفاعلاتهم البيئية والاجتماعية المباشرة، وتتعرض وسائل الإعلام لكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يجعلها ذات تأثير كبير على تكوين الرأي العام وتوجيهه، ووسيلة مهمة من وسائل التربية المستمرة^١.

وللإعلام دور بارز وفعال في عملية التنشئة الاجتماعية لما يملك من خصائص تعزز من دوره، منها: جاذبيته التي تثير اهتمامات الناشء، وتملاً جانباً كبيراً من وقت فراغهم، خاصة وأنها تعكس الثقافة العامة للمجتمع، والثقافات الفرعية للفئات الاجتماعية المختلفة،

^١ الخطيب، محمد بن شحات، وآخرون (٢٠٠٤م). أصول التربية الإسلامية، الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع. ص ١٧٨.

وتحيط الناس علماً بموضوعات وأفكار ووقائع وأخبار ومعلومات ومعارف في جميع جوانب الحياة»، بالإضافة إلى أنها تجذب الجمهور إلى أنماط سلوكية مرغوب فيها، وتحقق له المتعة بوسائل متنوعة على مدار الساعة بما يشبع حاجاته. لقد استطاع الإعلام أن يغزو البيت والشارع والمدرسة ويحدث تغييراً كبيراً في القيم، وإذا لم يواجه ذلك بعملية تربوية منظمة تواكب هذا التطور المذهل، فسوف سيؤدي إلى التخبط والعشوائية بل والضياع في العملية التربوية.

إن تمكن الدول المتقدمة من التحكم في وسائل الإعلام الدولي، ومنها إنشاء الوكالات الدولية للأنباء، بالإضافة إلى الإذاعات الدولية، والصحف والمجلات المنتشرة على نطاق عالمي، وقوة الشبكة العنكبوتية العالمية (الإنترنت) واستخدام الأقمار الصناعية، واختصار المسافات، واختزال الزمن، جعل وسائل الإعلام سلاحاً خطيراً في أيدي القوى الكبرى، وفرض تحدياً للدول النامية والدول الفقيرة للفرار من قيود التبعية الإعلامية^١.

وأكد ماكليود (McLeod) (١٩٦٨-١٩٦٩) أن ثمة علاقة ارتباط بين التطور الضخم لوسائل الاتصال الجماهيري وبين المعرفة السياسية وقد افترضت الدراسات الخاصة بوسائل الاتصال أن الاتصال ليس مجرد وظيفة للنظم السياسية وليس مجرد نظاما يرتبط بعلاقات متبادلة مع النظم السياسية والثقافية والاجتماعية وإنما هو في الأساس وعلى حد تعبير وليورشرام هي المادة التي تتكون منها العلاقات الانسانية ومن هنا يصبح لوسائل الاتصال الجماهيري دور وظيفي في اطار العملية السياسية والاجتماعية.

وان عملية استخدام وسائل الاتصال الجماهيري بشكل مناسب يمكن ان يدعم التنمية السياسية وذلك بالمساهمة في امداد الجمهور بالمعلومات والحقائق والخبرات اللازمة فالانسان بطبعه حيوان سياسي يبحث عن اشباع حاجاته السياسية ووسائل الاتصال قادرة على تدعيم الوعي الجماهيري السياسي^٢.

وكلما زاد التعرض لوسائل الاتصال كلما زاد النقاش السياسي وبالتالي التنمية السياسية حيث ان التأثير المدعم لوسائل الاتصال اكبر من التأثير المحول بمعنى انها تدعم الاتجاهات والمواقف لدى المتلقي بشكل كبير عندما تكون مضامين الاتصال متمشية مع اتجاهاته ومواقفه وهذا هو التأثير المدعم حيث يمكن لوسائل الاتصال ان تقوم بتسييس العامة.

^١ خضور، أديب (٢٠٠٣). الإعلام الأمني، دمشق: مطبعة النسر.

^٢ عزيزة، عبده، الاعلام السياسي والراي العام : دراسة في ترتيب الاولويات ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، جامعة جنوب الوادي، ص ٢٢

يمكن القول بان الاعلام السياسي هو احد وظائف النظام السياسي وسياسته الخارجية والقرارات التي يجب ان تتخذ على اساس معلومات جديدة ومناسبة وهي تكون كذلك اذا حصلنا عليها بواسطة اداة اعلام جديدة تعبر عن الواقع الذي نريده وتمدنا بالحقائق التي نحتاجها دون تشويه او تحريف أي اذا ما استخدم الحكام قنوات اتصال جديدة وفعالة تنقل اليهم نبض الجماهير وتطلعاتها واراءها ومواقفها واتجاهاتها الحقيقية وتنقل للمواطنين تعليمات واوامر الحكام بدقة^١. وهنا لا بد من التنويه بان وسائل الاعلام في أي مجتمع تعكس البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي تعمل داخله وذلك لان وسائل الاعلام تتطور وتنمو بنفس النسبة التي يسير بها التطور الاقتصادي والاجتماعي ففي كل مرحلة تطور تظهر في المجتمع وسائل اعلام تناسب ذلك التطور معنى هذا ان وسائل الاعلام لا تستطيع ان تتطور بحيث تسبق نواحي التطور الاخرى في المجتمع ولا تستطيع ان تتاخر التطور الاخرى المتصلة بها^٢.

إن ما يميز اثر وسائل الاعلام في التنمية السياسية هو وجود نظام الصحافة الحر والذي يتميز بعدم وجود رقابة او سيطرة من قبل السلطة التنفيذية على الاعمال الاعلامية داخل البلد فمن خلال النظام الاعلامي الحر يتمتع فيه ملاك الصحف والاعلاميين والقنوات الفضائية بالحرية في قيامهم بعملهم في تقديم الاخبار والاراء للشعب وهذا من شأنه ان يزيد درجة التنمية السياسية داخل مؤسسات الدولة بشكل واسع^٣.

وان اغلب مشاكل التنمية السياسية في الكثير من الدول النامية تنحصر في اكتشاف الوسائل التي يمكن بمقتضاها إدماج نظم الاتصال المنقسمة حتى تزداد فاعليتها في التطوير القومي مع الاحتفاظ في نفس الوقت بكيان وشكل اساليب الاتصال غير الرسمية فالتطوير بهذا يعني ان تدخل اساليب الاتصال الحديثة في كل مجالات الدولة الاجتماعية المنفصلة وفي نفس الوقت تطور اساليب الاتصال غير الرسمية أي التقليدية ونجعلها تتفاعل مع النظم الاعلامي الحديث وترتبط به^٤.

^١ زكي ، الجابر ، الاعلام والتنمية في الوطن العربي ورقة مقدمة الى الندوة العلمية التي نظمتها الجمعية العربية والامم المتحدة ، وزارة الاعلام التونسية ، ص ٣٣-٤١ ، ١٩٨٢ .

^٢ رشتي ، مرجع سابق ص ٨٤

^٣ رشتي ، المرجع نفسه ص ١٠٧

^٤ رشتي ، المرجع نفسه ، ١٥٢

دور وسائل الإعلام في التنمية السياسية :

ان لوسائل الإعلام أثر كبيرة في تحقيق التنمية السياسية ، ولتحقيق هذا الأثر لا بد من الدخول في العديد من المراحل التي تسبقه ومنها:
في التثقيف السياسي اذ تعمل أنظمة الحكم بشكل كبير على استعمال مكثف لوسائل الإعلام من اجل تنمية جماهيرها بهدف خلق وعي سياسي لديها بشأن قضية معينة قد تكون ايدولوجية او عقيدة سياسية او إصلاحات معينة.

١- التأثير في الراي العام حيث تعمل انظم الحكم على استخدام وسائل الاتصال من اجل توجيه الراي العام وتحديد مواقفه المساندة لسياستها وبرامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاولة اضعاف ظاهرة الرفض والمعارضة لهذه السياسات وحتى تعمل أي حكومة بكفاءة يتوجب ان توفر درجة ملائمة من الاتصال بينها وبين القاعدة بحيث يتم طرح القرارات بعد الوقوف على توجهات الراي العام من خلال رصده في وسائل الاعلام وجمع المعلومات من خلالها وان يتم ذلك من خلال خبرات فنية متخصصة في تحليل المعلومات الواردة.

٢- التسويق السياسي: يمثل محاولة لعرض الأفكار والمواقف على الجمهور المتلقي عبر وسائل الاعلام بهدف تسويقها والتسليم بها وهنا فان السياسيين في عملهم هذا انما يشبهون في عرض افكارهم اصحاب المتاجر حيث يعرضون سلعهم بطريقة جذابة ومؤثرة على الجمهور بهدف الترويج لها وبيعها ، وقد تلجأ الاحزاب السياسية والمرشحون لهذه المواقع القيادية الى الاستعانة بمكاتب متخصصة في مجال الاعلام والدعاية السياسية لتصميم برنامجها الانتخابي بصورة تكفل نجاح العملية الاتصالية والنفوذ الى نفوس المتلقين^١.

وقد يرجع أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الاعلام في الحياة السياسية الى عدة اسباب:

- ١- الحجم الكبير من المتلقين سواء من المواطنين العاديين او من اعضاء النخب يتعرضون لما تقدمه من مواد ورسائل اعلامية.
- ٢- ثقة المتلقين في صدق ما تقدمه وسائل الاعلام من معلومات.
- ٣- سعي وسائل الاعلام الدائم لجذب المتلقين وزيادة اعدادهم من خلال اشكال متنوعة للفنون الإعلامية التي قد يبدو بعضها بدون مضمون سياسي وان كان في الحقيقة لا يخلو من دلالات سياسية.

^١ مجد الهاشمي، الاعلام الدبلوماسي والسياسي، دار اسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، ٢٠٠٩ .

٤- الكم الهائل من الرسائل الإعلامية الذي تبثه وسائل الاعلام يوميا يجعل المواطن غير قادر على ادراك حقيقة المواقف الا من خلال الرؤية التي تقدمها له وسائل الاعلام.

وظائف وسائل الإعلام السياسية والتي تساهم في التنمية السياسية:

١- الوظيفة الإخبارية ومراقبة البيئة الخارجية وتعني ان وسائل الاعلام لا تمدنا فقط بالمواد الاعلامية ولكنها تلعب دورا سياسيا في المجتمع حيث انها تصنع الكثير في برنامج العمل السياسي كما انها تساعد على تحديد المطالب السياسية التي تثار .
ولان وسائل الاعلام تقوم بابراز المسائل التي تكون محل الاهتمام فان وظيفة المراقبة العامة للبيئة تكون وظيفة سياسية فهي تحدد أي الاحداث سيتم تغطيتها اخباريا وأي الاحداث سيتم تجاهلها ومن هنا فان وسائل الاعلام تؤثر في مجال تحديد ما الذي ستتاح له فرصة جيدة ليصير موضوعا للمناقشات السياسية والعقل السياسي.

وتقوم وسائل الاعلام بوظيفة تفسيرية للاحداث حيث تقوم بتفسير وقائع الاحداث ووضعها في سياقها العام وتوقع نتائجها فالاصطلاحات التي تستخدمها الصحافة لايضاح نقطة ما او تشخيصها او وصف الفاعل السياسي هامة في تشكيل الآراء وتطوراتها.

٢- التنشئة السياسية حيث ان وسائل الاعلام تعد احدى الوكالات الدولية للتنشئة السياسية لان الكم الكبير من المعلومات التي يحصل عليها الجمهور عن طبيعة عالم السياسة ياتي من خلال تلك الوسائل وهي تصلهم مباشرة من خلال تعرضهم الاختياري للوسائل الاعلامية التي تبثها .

وقد وجد انكز وسميث ان التعرض لوسائل الاعلام يعد مصدرا للمواقف السياسية ويؤكد الموند على ان وسائل الاعلام تستطيع ان تلعب دورا هاما في التنمية السياسية من خلال التدعيم للعقائد المكتسبة او من خلال زيادة التركيز على قيمة معينة من القيم الانسانية.
واخيرا يمكن لوسائل الاعلام ان تؤثر في العملية السياسية فقد يكون غرض الاخبار السياسية اثاره ردود الافعال العامة وخلق مطالب سياسية جديدة او قد يكون الهدف هو اثاره النخبة السياسية الحاكمة من اجل القيام ببعض الاصلاحات وقد يكون الهدف هو التعاون بين موظفي الحكومة الاداريين والصحفيين لاثارة موضوع من الموضوعات العامة^١.

٣- سرعة انتقال المعلومات والآراء والأفكار بين دول العالم دون عوائق.

^١ الهاشمي ، مرجع سابق، ص ٥٠

- ٤- سهولة التعرف على الأحداث الخارجية مما ينمي الإحساس لدى الفرد بأنه عضو في المجتمع العالمي حيث يؤثر ما يحدث في أحد أطرافه على الأطراف الأخرى.
- ٥- تضاؤل الخلافات والفوارق بين الشعوب التي أصبحت أكثر تجانساً خاصة في المجال الثقافي.
- ٦- بدء عصر الكيانات الكبيرة والتجمعات الإقليمية فلا مكان في عصر العولمة الإعلامية السياسية للإنطواء والإنعزال والتفوق.
- ٧- انتشار أفكار الديمقراطية وسريانها في أوساط شعوب العالم الثالث لأن معظم الدول تحت وطأت الأنظمة الدكتاتورية بمختلف صورها وأشكالها.
- ٨- دعم الدور الذي يقوم به منظمات المجتمع المدني وخاصة منظمات حقوق الإنسان.

اثر وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي:

- لوسائل الإعلام اثر كبير في صناعة القرار السياسي وهذا الاثر يمكن الاشارة اليه كما يلي:
- ١- تاثير وسائل الاعلام على القرارات السياسية باعطاء الشعبية او حجبها عن صانع القرار السياسي وان صانع القرار يعتقد انها هامة فهو ينظر اليها كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته وقد تعمل وسائل الاعلام على مد صانعي القرارات السياسية بالمعلومات بشأن الاحداث الجارية والبيئة السياسية لسياستهم وفي كثير من الاحيان تجعل صانعي القرارات والحكومة يشعرون باهتمامات الشعب بطريقة مباشرة بالتعبير عن اتجاهات الراي العام وقد توفر وسائل الاعلام للمسؤولين القنوات اللازمة لنقل رسائلهم الى الجمهور والنخبة السياسية داخل الحكومة وخارجها ومن خلالها تتاح الفرصة لشرح سياسات المسؤولية ومهاجمة مواقف معارضيهم.
- ٢- وقد تؤثر وسائل الاعلام في مواقف متخذي القرار ومواقف الجمهور باتجاه المسؤولين الحكوميين وتستطيع التغطية الإعلامية ان تزيد من التأييد الجمهوري لبعض سياسات القادة والحكومات ولا ينكر مالها من دور في احداث تغيرات جذرية في السياسات وخلق سياسات جديدة عندما تتطلب المشاكل التدخل الحكومي او بنشرها لمطالب الراي العام^١.

^١ الهاشمي ، مرج سابق ، ص ٦٣

الفصل الثاني: التنمية السياسية والإعلام في الأردن.

المبحث الأول: التنمية السياسية في الأردن : دراسة تاريخية .

المطلب الأول: التنمية السياسية في الأردن ١٩٩٩ – ٢٠٠٨
المطلب الثاني: الإعلام في الأردن ١٩٩٩ – ٢٠٠٨

المبحث الثاني: التنمية السياسية والإعلام في الأردن: دراسة ميدانية

المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينتها

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الثاني: التنمية السياسية والإعلام في الأردن

تناول هذا الفصل التنمية السياسية والإعلام في الأردن حيث جاء المبحث الأول متضمنا التنمية السياسية في الأردن في دراسة تاريخية ضمن مطلبين الأول تضمن التنمية السياسية في الأردن الفترة الواقعة بين ١٩٩٩-٢٠٠٨ وفي المطلب الثاني الإعلام في الأردن في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨ ، أما المبحث الثاني فقد تضمن الدراسة الميدانية حول التنمية السياسية والإعلام في الأردن.

المبحث الأول: التنمية السياسية في الأردن: دراسة تاريخية. التنمية السياسية والإعلام في الأردن.

بما أن الإعلام احد المقومات الاساسية لقيادة الراي العام والتاثير فيه وبما انه في ظل النظم الديمقراطية يمثل اعلام دولة لا اعلام حكومة بحيث يمكن الاشارة الى ان استقلالية الاعلام في الاردن تعتبر الواجهة التي يستطيع السياسي ان يتوجس السياسة الخارجية الاردنية ففي ظل قيادة الملك عبد الله الثاني عملت وزارة الاعلام وبالتعاون مع العديد من المؤسسات الحكومية الاخرى من اعطاء حرية واسعة في التعبير عن الراي ومزيديا من الانفتاح والديمقراطية وهذا ما جعل الاردن يعتبر من الدول ذات التوجه الديمقراطي الحقيقي وهذا ما جاء بناء على توجهات الملك عبد الله الثاني والذي توج بصدر القانون المؤقت رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٣ من قانون المطبوعات والنشر وهذا ما سمح بصدر العديد من الصحف اليومية والأسبوعية والسماح لمحطات اذاعية بالبيت من الاردن دون رقابة وهذا ما ساهم بشكل كبير في التعددية السياسية والانفتاح على المبادئ الديمقراطية وتشجيع الانخراط في العمل السياسي ضمن الالتزام بالقانون ومواد الدستور الاردني.

وبما ان السلطة الرابعة والتي تتمثل بوسائل الاعلام قد حظيت باهتمام واسع من قبل صانع القرار السياسي الاردني فقد اعطيت وكالة الانباء الاردنية بترا مساحة واسعة من الاهتمام والتحديث بحيث اصبحت تصنع الخبر على اساس انها وكالة دولة وليست لجهة معينة مما اعطاها المصداقية واكسبها دورا جديدا على صعيد التنمية المستدامة وتشجيع منظمات المجتمع المدني^١.

^١ عبيدات، احمد (واخرون) تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية ، ج٢ ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان، د.ت ص ٨١ .

المطلب الأول: التنمية السياسية في الأردن ١٩٩٩ - ٢٠٠٨

تتمثل التنمية السياسية في انها احد اوجه الحداثة التي تتصف بها الدول اليوم فالتنمية السياسية اليوم لم تعد كما كانت سابقا وانما اصبحت تركز على مفاهيم كثيرة وخاصة فيما يتعلق بالادارة الرشيدة والحوكمة والكفاءة في مؤسسات الدولة المختلفة والتي تعطي انتماء اكثر للوطن وتغلب المصالح العامة على الخاصة وتساعد في التعاون بين القطاع العام والخاص وهذا ما يجعل من ارساء مبادئ الديمقراطية ضرورة وليس خيار.

ولم يكف الملك عبد الله الثاني عن المطالبة بتحقيق مثل هذه التنمية لما لها من تاثير كبير على جميع مرافق الحياة ، والتي تؤسس لمشاركة اوسع في صنع القرار السياسي وتحقيق مزيدا من الاستقرار وزيادة حرية المواطنين في التعبير عن ارائهم وفق القانون العام وهذه الرؤية تمثل نموذجا اراد الملك عبد الله الثاني ارساؤه في المجتمع الاردني في ظل ازمان إقليمية معقدة. والتنمية السياسية وفق الرؤية الهاشمية ليست احزابا واراء متناقضة ولكنها ارساء لقواعد بناء بين مختلف التوجهات السياسية بما يكفل الوصول الى درجة من المشاركة السياسية للجميع وهذا من شأنه ان يزيد من درجة الوطنية ويعمل على الغاء الفوارق العرقية او الدينية في المجتمع.

ومن اجل نجاح التنمية السياسية فلا بد ان تكون مكوناتها برنامجا رسميا ثابتا متضمنا قوانين وانظمة ذات علاقة مباشرة تاخذ بعين الاعتبار مفردات الديمقراطية والاحزاب وقانون الانتخاب وحرية الرأي.

وفي تشجيع المشاركة السياسية للمواطن يقول الملك عبد الله الثاني:

" ان تحقيق التنمية الشاملة من خلال الاصلاح والتحديث والتطوير واعداد وتاهيل الانسان الاردني وتمكينه من المشاركة الفعالة في تشكيل حاضره ومستقبله منطلقا من قناعاته بان الأردن اولا وان الاردن دائما وان الارادة والعزيمة اقوى من كل التحديات وان من حق الاردن علينا جميعا ان نجعل منه الوطن النموذج والقوة والمثل في المنطقة^١ ."

وبما ان التنمية السياسية في الاردن أصبحت ضرورة ملحة فيجب ان تنسق معطياتها في رؤية نظرية تحدد بموجبها فلسفة الدولة والمجتمع وفق بناء منهجي علمي لا يقوم على اساس جمع ما لا يجمع ولا يوفق بين ما هو متناقض اصلا^٢.

^١ خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الاردني الرابع عشر، ١ كانون الاول

٢٠٠٤ .

^٢ مهنا، محمد نصر، مدخل الى النظرية السياسية الحديثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

مستقبل عملية التنمية السياسية في الأردن على المستوى الاجتماعي :

لابد أولاً من بيان أن التنمية السياسية عملية سياسية تقوم على المشاركة السياسية والوعي المجتمعي، وعملية صنع القرار الاجتماعي ورسم السياسة الاجتماعية، وتعليم القيم والاتجاهات السياسية والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي، عن طريق المدرسة و التعامل مع السلطة و المواقف السياسية المختلفة وعملية تعليم الفرد وتوحيده مع الجماعة وتزويده بالمعايير و الأدوار الاجتماعية وأنماط التفكير و السلوك السياسي و الثقافة السياسية و المعرفة بالنظام السياسي .

إن التنمية السياسية التي يراد تحقيقها في الأردن لابد أن تسير في مسار واضح وصريح من أجل الوصول إلى التنمية، ولا يمكن أن ينجز ذلك إلا من خلال الشفافية و المصادقية المطلوب توافرها في كافة مؤسسات الدولة الأردنية، التي تأخذ من الشفافية و الصدق شعاراً لها من أجل الانتقال إلى التنمية الشاملة في كافة مجالات الحياة والبعد عن الفساد و التقاعس، ولابد من العمل الجماعي و التعاون الرسمي للارتقاء إلى مستوى الأهداف المرسومة من القيادة الأردنية في الحياة السياسية للمملكة .

إن هذه التنمية لا يمكن أن تتحول إلى واقع عملي إلا من خلال فهم الأسس التي تقوم عليها وتعليم المواطن الأردني وتكثيف الجهود و العمل الدعوى على ترجمتها سلوكاً و مشاركة في كافة مجالاتها، وأيضاً لابد من تعليم و تثقيف الأفراد والأسرة التي تعتبر اللبنة الأساسية في المجتمع الأردني، ويكون ذلك من خلال زيادة الوعي السياسي للمواطن بالتثقيف عبر وسائل الإعلام، و بث روح الانتماء لهذا الوطن الأصيل، من أجل تحقيق الأمن و الاستقرار الدائم و الانفتاح السياسي، ولابد أيضاً من تحقيق التنمية الاقتصادية الحقة، و الوصول بالمواطن الأردني إلى حالة اقتصادية جيدة، والعمل على تحسين أوضاعه الاقتصادية و الخروج به من التفكير بلقمة العيش و الحصول على رغيف الخبز إلى الشارع السياسي؛ لان الفرد يبتعد في تفكيره عن المجالات السياسية ولم تكن السياسة في يوم من الأيام ضمن دائرة اهتماماته لأنه دوماً إلى تحصيل لقمة الرزق التي باتت تشغل أغلب فئات المجتمع الأردني .

ولابد أيضاً من العمل على إقناع المواطن الأردني بأن السياسة و التنمية السياسية هي ضرورة من ضروريات الحياة بالنسبة له، وإقناعه بأن السياسة ليست نوعاً من الرفاهية التي لا تحتاجها الشريحة الكبرى من المجتمع، والتي تنتمي إلى الفئات الدنيا و المتوسطة ذات الدخل المحدود والتي ينصرف تفكيرها إلى لقمة العيش وحسب.

وتأتي المشاركة السياسية كأحدى مظاهر الديمقراطية والحرية السياسية، وينبغي تحقيق هذه المشاركة والعمل على إشاعتها في المجتمع الأردني من أجل ترسيخ التنمية السياسية الشاملة الصادقة والقائمة على الشفافية^١.

وأيضاً لتحقيق تنمية سياسية لا بد من الحث على العمل الاجتماعي التطوعي وإلى التعاون بروح الجماعة، التي تعمل بدورها على تقوية الشخصية للشباب الأردني وبناء الطموحات، والخروج بهم من العزلة والانطواء إلى معرفة التحولات والتغيرات الاجتماعية، واكتساب القيم والمعتقدات الاجتماعية، لتوسيع آفاق الشباب وإنماء خبراتهم واهتماماتهم^٢.

أما بالنسبة للأحزاب السياسية وسيلة من وسائل التنشئة السياسية، والتي تعد المحرك للفكر السياسي من أجل المشاركة فإنها لا تقوم بالوظائف الملقاة على عاتقها، والممثلة في الجانب المعرفي، والخاص بتقديم المعلومات، وكذلك تمكين الجماعات من التعبير عن رغباتها، وأيضاً يجب أن تمتلك الأحزاب في الأردن برامج تخلق لدى المواطن ولاء سياسياً و انتماء إلى الوطن، وأن تكون الاتجاهات لدى الأفراد وترشد سلوكياتهم وتغذي فيهم الأفكار والخبرات السياسية المختلفة^٣.

والتنمية السياسية تتطلب أدوات سياسية ومؤسسية و تشريعية حتى تتحقق وبدون ذلك فإن الجهد يكون كلاماً في الهواء، التغلب على الحلقة المفقودة ليس مسألة سهلة أبداً ولكن دعونا نعرف أين المشكلة حتى لا تضيع الجهود سوى ويتم وضع المسؤولية في الإخفاق على من يتحملها لا من يتصدى إعلامياً لها .

وإن التنمية السياسية تتطلب الإرادة أولاً ومن ثم الحوار، الإرادة يدورها بحاجة إلى توافق من مفاتيح صناعة السياسة الداخلية في الأردن على مفهوم التنمية السياسية من أجل الاتفاق على التشريعات المناسبة، هناك خمسة وزراء وعشرة أعيان وعشرة نواب يمثلون جوهر صناعة التشريعات في الأردن، إضافة إلى ديوان التشريع وبعض الشخصيات الاستشارية الهامة وهؤلاء هم من يجب إن يؤمن بالتنمية السياسية ويتم الحوار معهم و بينهم

^١ ونس الحر احشه، تطور الحياة السياسية في الأردن ورؤى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ص ٢٠٩ نقلاً عن سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص ١٢٣ .

^٢ ونس الحر احشه، تطور الحياة السياسية في الأردن ورؤى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ص ٢١٠ نقلاً عن عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، ص ١٣٦ .

^٣ ونس الحر احشه المرجع نفسه، ص ٢١١ نقلاً عن جواد الحمد، ندوة الأحزاب السياسية وقانون الانتخاب الجديد، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة (٦)، العدد (١٧)، خريف ٢٠٠١، ص ١٢٧-١٤٧ .

التأثيرات الإيجابية والسلبية لوسائل الإعلام على التنمية :

إن الدور الإعلامي الذي تقوم به وسائل الإعلام الجماهيري تجاه التنمية يؤدي إلى تماسك المجتمع وتدعيم العلاقات بين أفرادها وبالتالي فعالية وزيادة تأثير عمليات التنمية وتطور المجتمع ككل، والوجه الآخر سلبي يؤدي إلى تفكك المجتمع وخصم عرى وتحطيم شبكة العلاقات بين أفرادها، ومن ثم تزداد فيما بينهم عوامل التخلف مما يؤدي في النهاية إلى هدم المجتمع وتأخره^١.

كما يركز البروفيسور ماكس ميليكان، ويقرر تسميته الدور الذي يضطلع به الاتصال الجماهيري في تطوير المجتمعات التقليدية باسم "الهندسة الاجتماعية لعملية الاتصال الجماهيري" وكيفية توجيه الاتصال الجماهيري لخدمة الرخاء الإنساني في المجتمع التقليدي^٢. وقد أجمعت البحوث التي أجريت عن وسائل الإعلام أنها تلعب دوراً إيجابياً في تثبيت الاتجاهات وتوضيحها، ومن هنا يمكن لها أن تؤدي دوراً هاماً في التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية عن طريق تأكيد الاهتمامات والاتجاهات وأنماط السلوك التي تتطلبها عملية التنمية. فضلاً عن تعميقها وبلورتها وفي الوقت نفسه يمكنها أن تقلل من تأثير الاتجاهات التي لا تتماشى والتنمية، وأن كانت تعجز بمفردها عن تغييرها^٣.

التأثيرات السلبية لوسائل الاعلام على التنمية:

- ١- انتشار ظاهرة التغريب وتحيز الثقافات والمجتمعات في دول العالم الثالث الى الغرب والإعجاب بثقافته واعتبارها نموذج يستحق الإقتداء به.
- ٢- تنامي ثراء الدول الغنية وانحدار المستوى الاقتصادي في الدول النامية.
- ٣- الخشية من اضمحلال دور الدولة وذوبان وتلاشي هذا الدور تدريجيا في ظل التنامي السريع والمستمر للإعلام الدولي الذي يخترق الحواجز والحدود.
- ٤- انهيار التوازنات السياسية والاقتصادية التي كانت سائده لسنوات طويلة خلال القرن العشرين.
- ٥- انتشار قيم العنف والجنس والجريمة وسطوة المال في اوساط المجتمعات النامية مما يهدد استقرارها وأمنها.

^١صلاح الدين عبد الحميد، قياس دور وسائل الإعلام في التنمية، ص ٢٩ نقلاً عن إبراهيم إمام، الإعلام والاتصال بالجماهير، ص ٥

^٢ عبد الحميد ، قياس دور وسائل الإعلام في التنمية، مرجع سابق ، ص ٢٣

^٣ عبد الحميد المرجع نفسه ، ص ١٦٦

٦- تهدد ظاهرة العولمة بإختراق السيادة القومية للدولة وما تمثله هذه السيادة من أهمية للعديد من المجتمعات التي تعتر بماضيها وحضارتها.

٧- تزايد الفجوة التكنولوجية بين من لديه امكانيات الحصول على التكنولوجيا الجديدة ومن لا يملك هذه التكنولوجيا.

على أنه ليس لوسائل الإعلام ومنها الصحيفة اليومية، ذلك الدور الكبير يمكن أن تقوم به للمساعدة في التخطيط للتنمية سواء في مرحلة جمع البيانات أو في مرحلة وضع البرنامج أو ما يطلق عليه رسم الخطة العامة للتنمية، وليس لها سوى دور ضئيل في مساعدة أفراد المجتمع على فهم الأهداف من وراء الخطط التي وضعتها الحكومة من أجل تطوير منطقتهم أو تحمس هؤلاء الأفراد لما تنوي الإدارة تنفيذه من خطط أو برامج بعينها.

وأن هناك ارتباط وثيقاً بين التنمية بهذا المفهوم والدور الذي يلعبه الإعلام الجماهيري لتحقيق هذه التنمية. ولقد أجرى دانيال ليرنر بحثاً في (٥٤) دولة من الدول النامية حاول فيه التوصل إلى العلاقة بين انتشار وسائل الإعلام الجماهيرية ومؤشرات النمو في المجتمعات التقليدية في هذه الدول كالتعليم والتحضر والمشاركة السياسية والصحة، وانتهى من بحثه إلى أن هناك علاقة ايجابية فعالة بينها وبين انتشار وسائل الإعلام وثمة معامل ارتباط إحصائي بين هذين المتغيرين وصلت قيمته إلى (٠,٨٤) وهذه بلا شك علاقة قوية بين وسائل الإعلام والتنمية.^١

إن النقطة الرئيسية في مجال التنمية هي في تطوير الشخصية الإنسانية من الجهود إلى الحركة ومن التقليدية إلى التقدمية ومن التواكل إلى الإقدام ومن القدرية إلى التجريب والمحور الرئيسي في التنمية هم الناس أنفسهم بأفكارهم وتصوراتهم وقيمهم ومستواهم الاقتصادي والمعيشي. ولا شك أن الإطار الثقافي هو الذي يخلق ايدولوجية كافة أفراد الأمة بكل ما فيها من نظرة إلى الماضي وتحليل الحاضر والواقع ونزوع إلى العمل الجاد من أجل النهضة والتنمية، ومن الطبيعي إن يكون ذلك من أخص مبادئ الاتصال الجماهيري، فلا شك أن العامل العصري في المجتمع الحديث له عقلية تختلف كل الاختلاف عن العامل التقليدي.^٢

وفي المراحل الأولى من التنمية يحتمل أن توجد ثغرات كبرى في اتجاهات الشعوب وفي معلوماتها ولا بد من سدها بين الطبقة الحاكمة وبين الجماهير الشعبية فغالباً ما تكون الطبقة الحاكمة متشربة للأفكار الحديثة التي نقلتها عن دولة أجنبية في حين أن الجماهير تعيش في

^١ عبد الحميد ، قياس دور وسائل الإعلام في التنمية، مرجع سابق ، ص ٢٥

^٢ عبد الحميد ، المرجع نفسه ص ٢٦

عالم جامد من التقاليد وتكاد لا تعرف شيئاً عن الحياة الحديثة، وجهة الإعلام في مثل هذه الدول أن ينتقل من المجتمع التقليدي إلى العالم الحديث الذي تعيش فيه الطبقة الحاكمة وبذلك نتوحد صفوف الشعب في أمة واحدة وتتحقق الوحدة الفكرية.

وعن طريق وسائل الإعلام يلتقي الحكام بالشعب ليعلنوا برامجهم ويوضحوا سياستهم ويتناقشوا جميع المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم ، وبذلك ترتفع جماهير الشعب إلى مستوى المسؤولية مع بعضها على نحو يدمج التنمية إلى الإمام، فالتصريحات السياسية والمؤتمرات الصحفية والاحتفالات الشعبية التي تنقلها وكالات الأنباء والصحف والإذاعات وغيرها من وسائل الإعلام تمكن الشعوب من أن تعيش على مستوى الأحداث وتتفاعل معها.

إن اتساع نطاق الإعلام يمكن من خلق الشعور بالوحدة القومية وجعل جزء من البلاد على دراية بالجزء الأكبر وبسكانه وعاداته وسياسته والسماح للقارئ والموظفين بالحديث إلى الشعوب بصفة دائمة ، ولو أحسن استخدام تلك الوسائل الحديثة لساعدت في توحيد صفوف المجتمعات المعزولة وجمع صفوف الأفراد في وحدة قومية تدفع عجلة التنمية إلى الإمام.

فلئن أريد للأمة أن تبني نفسها لابد من إعلام شعبها بالشئون العامة ومفاهيم الولاء القومي وبالتعاطف مع المواطنين الآخرين ، وبذلك يسهم كل مواطن في شئون بلده. وإذا كان للإعلام أهميته في الدول المتقدمة أو التي سارت شوطاً كبيراً على طريق التقدم حيث يبدو المجتمع الجماهيري كقوة لها وزنها في تسير الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وحيث تلعب وسائل الإعلام دورها في صياغة وصيانة المجتمع وخلق رأي عام له، وبلورة وتحديد اتجاهاته وخلق ثقافة جماهيرية خاصة به، فإن أهمية الإعلام في الدول النامية تزداد وضوحاً لأنها تعمل جاهدة على ترشيد وتسخير كافة الموارد والإمكانات والطاقات والوسائل لدفع عجلة النمو بإيقاع يمكن البلد النامي من اللحاق – في وقت قصير بركب الدول الأكثر نمو بل والدول المتقدمة¹. وتناول إبراهيم الإعلام ووسائله ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. بحيث أن الإعلام جزءاً من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فتنمية وسائل الإعلام تمثل أحد الأسس التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بيد أنها لم تحظ في كثير من الدول بالنظرة الحدية الواعية المدركة لرشاقتها، بل اتخذت وسيلة للتباهي والتفاخر وخدمة الأغراض الشخصية فانحرفت عن رسالتها الهادفة الجادة.

وعلى ذلك فأنا نرى أن تكون تنمية وسائل الإعلام في الدول النامية جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية الأمر الذي يتطلب حصر الإمكانيات وتقدير الاحتياجات وعديد الأولويات والتنسيق بين

¹ عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ٥

الخطة الإعلامية وبين خطط الخدمات الأخرى المرتبطة بها مثل الكهرباء والمواصلات ثم التنسيق بينها وبين خطة التنمية الشاملة وبذلك تحول دون الانحراف والإسراف. ويأتي المبحث التالي لتناول طبيعة واقع الاعلام وعلاقته بالتنمية السياسية في الدول النامية بشكل عام والأردن بشكل خاص، حيث يستعرض من خلاله أهم التحديات التي تواجه واقع كل منهما ومدى تأثيرها في مستقبل التنمية السياسية.

المطلب الثاني: الإعلام في الأردن ١٩٩٩ – ٢٠٠٨

في هذا القسم فقد تناول الباحث الإعلام في الأردن، ولكن كان لزاماً علي أن نتناول موضوع الإعلام في الدول النامية باعتبار الأردن واحدة من تلك الدول، للوقوف على خصائص وسائل الإعلام والعقبات التي تواجهها

الفرع الأول: الإعلام في الأردن

الإعلام الرسمي في الأردن:

تشرف الحكومة الأردنية من خلال وزارة الدولة لشؤون الإعلام والاتصال على مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء الأردنية (بترا)، وترتبط هاتان المؤسساتتان بوزارة الإعلام وتمتعان باستقلال داخلي، ولشكل منهما مدير عام. إضافة إلى ذلك فإن مديرية الإعلام التنموي التابعة للوزارة (وزارة الدولة لشؤون الإعلام والاتصال) تتولى الإشراف على الإعلام الموجه للقطاعات المختلفة بهدف تنمية قدراتها وزيادة إنتاجيتها. وكانت دائرة المطبوعات والنشر التي أنشئت عام ١٩٤٦ بمثابة النواة الأولى لوزارة الإعلام ودوائرها الأخرى. ولدى تأسيسها التقت دائرة المطبوعات أولاً بوزارة الخارجية، ثم برئاسة الوزراء بعد أن أصبحت جزءاً من دائرة التوجيه الوطني. وحين أنشئت وزارة الإعلام عام ١٩٦٤م، ألحقت دائرة المطبوعات والنشر بها، والمهمة الرئيسية للدائرة هي القيام بمراقبة المواد الإعلامية بموجب التشريعات الإعلامية، التي حولت الرقيب القيام بتلك المهمة إضافة إلى ذلك، قامت الدائرة بنشاطات إعلامية مختلفة، كان من أبرزها إصدار نشرة إعلامية عام ١٩٥٦، ومنذ عام ١٩٦٣ تصدر الدائرة كتاب "الأردن السنوي" على نحو غير منتظم، وفي عام ١٩٧٢ أصدرت الدائرة أيضاً مجلة "التنمية" قبل أن تلحق تلك المجلة بمديرية التدريب والإعلام التنموي. وقد أصدرت الدائرة مجموعة من الكتيبات الإعلامية عن القطاعات المختلفة باللغتين الانجليزية والعربية^١.

^١ عصام الموسى، مدخل إلى الاتصال الجماهيري، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

الفرع الثاني: دور الإعلام الأردني في تحقيق التنمية السياسية

تعد وسائل الإعلام من أكبر المؤسسات التي تؤثر في المواطن، وتعمل على تنشئة جيل ذي انفتاح ثقافي كبير، وتساعد هذه المؤسسة أيضا في إيصال المعلومات و المعتقدات إلى الأفراد، وإعداد المواطن الأردني و النهوض به نحو الأفضل، وأن تعمل على بث روح التنمية في الشباب، وغرس روح الفكر الديمقراطي والولاء للوطن، وأن تسعى لتحقيق تنمية سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية من خلال تفاعلها مع مؤسسات المجتمع الأردني وقيامها كوسيط بين المؤسسات و الجماهير¹.

وعليها أيضا أن تقوم ببيت برامج تلائم كافة الفئات العمرية من أجل الارتقاء بها نحو الفهم السياسي و التعريف الحقيقي بالتنمية السياسية وأن تقوم هذه المؤسسة في بث برامج تؤدي إلى توجيه الشباب الأردني، وزيادة قدراتهم المعرفية، وتوصيلهم إلى التفكير المنطقي و النقد و الحوار و المناقشة، وتكوين القيم و الاتجاهات السياسية

ويجب أيضا أن تقوم ببيت برامج وموضوعات صحفية أو دراما إذاعية لتعليم الفرد الانتماء و الولاء للوطن وتعريفه بحقوقه وواجباته، وبث القيم الايجابية كالشجاعة و التعاون والإيمان بالله وحب الوطن وزيادة الوعي السياسي، والإسهام في صنع القرار السياسي حتى يشعر الشباب الأردني أنهم موجودون وقادرون على الإسهام بشيء في رسم سياسة دولته، وهناك خلط بين مفهوم التنشئة السياسية ومفهوم الوعي و المشاركة السياسية، ويعود ذلك إلى عدم الإدراك لحقيقة هذه المصطلحات نتيجة لممارسات وسائل الإعلام الرسمية ودورها السلبي وتقصيرها في خلق نوع من التنشئة السياسية، وكل هذا يعود إلى عدم الاهتمام على المستوى الرسمي و الشعبي بضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنشئة ومن هنا على مؤسسة الإعلام و الصحافة أن تقوم بدور المرشد والموجه للشباب الأردني، للخروج بالشباب الأردني من دائرة الخلط بين المفاهيم التي تعد الأساس في تحقيق التنمية السياسية الشاملة الشافية².

باشرت دائرة المطبوعات والنشر إصدار مجلة التنمية اعترافا بأهمية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام الجماهيري في التنمية الشاملة، ولتنظيم هذا الدور بشكل أفضل، تم تأسيس

¹ ونس الحراحشه، تطور الحياة السياسية في الأردن ورؤى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ص ٢١٢
نقلا عن سائد درويش، الديمقراطية الجديدة في الأردن، ص ١١٢.

² ونس الحر احشه، تطور الحياة السياسية في الأردن ورؤى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ص ٢١٢
نقلا عن سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص ١٢٧.

((المكتب التنفيذي للإعلام التنموي)) ليشراف على نشاطات الإعلام التنموي في مرافق وزارة الإعلام المختلفة (الإذاعة و التلفزيون ووكالة الأنباء ودائرة المطبوعات) ما أنشئ ((مركز التدريب الإعلامي)) لإعداد الكوادر المؤهلة وفي عام ١٩٧٦ تم تجميع هذه الفعاليات بدائرة واحدة، فأنشئت ((مديرية التدريب و الإعلام التنموي)) لتتولى بالتنسيق مع جميع الجهات الإعلامية و التنموية في الأردن، تنفيذ خطة متكاملة لبرامج الإعلام التنموي على أساس الأهداف التالية

(١) إعلام الجمهور بصورة مستمرة، وبمختلف الوسائل الإعلامية المتاحة عن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية .

(٢) إذكاء روح الإنتاجية بغية إيجاد المواطن المنتج الواعي لمسؤولياته في تطوير المجتمع .

(٣) غرس قيم اجتماعية واقتصادية وثقافية و سياسية جديدة عند المواطن تنسجم وروح العصر. ومن البرامج التي أنتجتها المديرية ومعظمها أذيع على التلفزيون الأردني: برنامج على طريق التنمية للتعريف بالمشاريع المختلفة وترشيد الاستهلاك، برامج (مهن مطلوبة) الذي عرف ببعض المهن (التمريض، الفندقية، الدليل السياحي، المضيفة الجوية)، برنامج الوادي الأخضر الموجه لمزارعي الأغوار في مجالات الإرشاد الزراعي.

المبحث الثاني: التنمية السياسية والإعلام في الأردن: دراسة ميدانية

عمل الباحث على إجراء دراسة ميدانية حول قياس اثر وسائل الإعلام في التنمية السياسية في الأردن وقد قام بتطوير أداة تضمنت ٢٤ فقرة حول دور الصحافة أو الصحفيين على التنمية السياسية باختيار عينة من أعضاء نقابة الصحفيين الأردنيين وقد تم توزيع الاستبانة عليهم وبعد ذلك قام الباحث بإجراء التحليل الإحصائي وقد كانت النتائج كما هي موضحة أدناه.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة: يستند مجتمع الدراسة على نقابة الصحفيين الأردنيين البالغ عددهم (720) العاملون في حقل الإعلام والصحافة في الصحف الرئيسية العاملة في الأردن. وحيث قام الباحث بتوزيع ١٥٠ استبانة على العاملين في الصحف الأردنية الرئيسية حيث تشكل ما نسبته 20.8 % وقد استعاد ١٠٩ استبيانات صالحة للتحليل الإحصائي، وبهذا تكون نسبة الاستبيانات التي تخضع للدراسة مقارنة مع مجموع عدد المسجلين في نقابة الصحفيين (15.1%). وقد تم تحكيم الدراسة من حيث تساؤلاتها على ثلاثة محكمين.

أداة الدراسة

عمل الباحث على تصميم استبانته تضمنت ٢٤ فقرة حول تعدد وسائل الإعلام على التنمية السياسية في الأردن .

صدق الأداة

بلغت قيمة الفا كرونباخ لقياس صدق أداة الدراسة ٠,٨٨، وهذه القيمة تشير الى ارتفاع قيمة الفا كرونباخ وهي قيمة مقبولة في الدراسات الاجتماعية كونها أعلى من ٠,٦٠ .

وصف متغيرات الدراسة:

متغير الجنس:

النسبة المئوية	التكرارات	
٦٤,٢	٧٠	ذكر
٣٥,٨	٣٩	أنثى
% ١٠٠	١٠٩	المجموع الكلي

تظهر نتائج التحليل الإحصائي للتكرارات إلى أن هناك ٧٠ من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور وان هناك ٣٩ من الإناث وهذا ما يشير إلى أن الأغلبية هم من الذكور. وهذه النتيجة تبين أن غالبية العاملين في حقل الصحافة من الذكور وهذا يعود إلى طبيعة المجتمع وعادته حول عمل الأنثى في حقل الصحافة.

العمر:

التكرارات	النسبة المئوية	
٥٨	٥٣,٢	٢٥-٣٥ سنة
٣٦	٣٣,٠	٣٦-٤٥ سنة
١٥	١٣,٨	٤٦ سنة فأكثر
١٠٩	١٠٠ %	المجموع الكلي

أظهرت نتائج اختبار التكرارات إلى أن هناك ٥٨ من أفراد عينة الدراسة أعمارهم بين ٢٥-٣٥ سنة وان هناك ٣٦ من أفراد عينة الدراسة أعمارهم بين ٣٦ و٤٥ سنة وكذلك هناك ١٥ فردا من أفراد عينة الدراسة أعمارهم أكثر من ٤٦ سنة.

التخصص:

التكرارات	النسبة المئوية	
١٣	١١,٩	علوم سياسية
٤٩	٤٥,٠	صحافة وإعلام
٤٧	٤٣,١	أخرى
١٠٩	١٠٠ %	المجموع الكلي

تشير نتائج اختبار التخصص إلى وجود ١٣ من أفراد عينة الدراسة هم من تخصص العلوم السياسية وان هناك ٤٩ فردا هم من تخصص الصحافة والإعلام وكذلك هناك ٤٧ فردا هم من التخصصات الأخرى وهذا ما يشير إلى أن الأغلبية هم من تخصص الصحافة والإعلام بالنسبة للتخصصات الأخرى ويمكن الإشارة إلى أن ذلك يدعم حرية الرأي والتنمية السياسية بشكل كبير.

الخبرة:

النسبة المئوية	التكرارات	
٣١,٢	٣٤	١-٥ سنوات
٢٥,٧	٢٨	٦-١٠
٤٣,١	٤٧	١١ سنة فأكثر
١٠٠ %	١٠٩	المجموع الكلي

أظهرت نتائج التحليل أعلاه إلى أن هناك ٣٤ فردا من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة بين سنة وخمس سنوات وان هناك ٢٨ فردا من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة بين ست سنوات وعشرة سنوات وان هناك ٤٧ فردا من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة ١١ سنة فأكثر .

القطاع:

النسبة المئوية	التكرارات	
١٨,٣	٢٠	قطاع عام
٨١,٧	٨٩	قطاع خاص
١٠٠ %	١٠٩	المجموع الكلي

أشارت نتائج التحليل أعلاه إلى أن عدد العاملين في القطاع العام هم ٢٠ فردا وان هناك ٨٩ فردا من العاملين هم من القطاع الخاص وهذا ما يشير إلى أن الأغلبية تشتغل في القطاع الخاص وهذا ما يعمل على زيادة مجالات التنمية السياسية والعمل على ممارستها بشكل سليم.

الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لأسئلة الاستبانة:

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	4.0917	.7643
٢	3.8532	.8695
٣	3.6697	.9818
٤	2.8991	1.0710
٥	3.9541	.8540
٦	3.6881	.9879
٧	3.3761	.9793
٨	3.4771	1.0328
٩	3.2936	1.0741
١٠	3.9541	.8321
١١	3.0092	1.1013
١٢	3.4954	.9872

9659.	3.3486	العلاقة بين الإعلام والتنمية السياسية علاقة متوازنة وطردية	١٣
9815.	3.3945	تظهر نتائج الإعلام الجيد في صور التنمية السياسية	١٤
1.0309	4.0459	وجود تنمية سياسية فعالة تخلق حرية رأي واسعة	١٥
1.0044	3.8073	التنمية السياسية هي نتيجة إعلام سياسي قوي	١٦
9418.	4.2385	ممارسة العمل السياسي بشفافية يحتاج إلى إعلام محايد	١٧
8764.	4.1927	العمل الإعلامي القوي يساعد في خلق مشاركة سياسية فعالة	١٨
1.0083	3.7615	تطور وسائل الإعلام بشكل سريع ساهم في تطور الحياة السياسية بشكل أسرع	١٩
7712.	4.4037	التأثير في السياسة الخارجية يحتاج إلى وسائل إعلام قوية وحررة	٢٠
9965.	3.4954	أصبحت وسائل الإعلام المحرك القوي لرسم السياسات الداخلية في البلد	٢١
6993.	4.2569	في ظل الأزمات الاقتصادية النظام السياسي يحتاج إلى وسائل الإعلام بشكل ضروري	٢٢
9496.	3.6881	هناك اثر كبير لوسائل الإعلام المسموعة على التنمية السياسية	٢٣
1.3260	2.8991	تأثير الصحافة المكتوبة على التنمية السياسية يأخذ	٢٤

		بالتلشي	
٠,٥٠٠	٣,٦٧٨٩	الوسط الحسابي الكلي	

حصل السؤال رقم ٢٠ والذي تناول دور الإعلام في التأثير في السياسة الخارجية وان ذلك يحتاج إلى إعلام قوي وحر حيث وصل الوسط الحسابي لهذا السؤال ٤,٤٠ وهي قيمة مرتفعة وتلاه السؤال رقم ٢٢ والذي تناول الأزمات الاقتصادية و النظام السياسي الذي يحتاج إلى وسائل الإعلام بشكل ضروري حيث وصل الوسط الحسابي إلى ٤,٢٥ ثم تلاه السؤال رقم ١٧ والذي تناول الشفافية في العمل السياسي والذي يتطلب إعلام حر بوسط حسابي ٤,٢٣ ثم السؤال رقم (١) تعمل وسائل الإعلام على زيادة الوعي السياسي بوسط حسابي ٤,٠٩ وهذه الأسئلة تشير إلى أن هناك تنمية سياسية في الأردن اعتمادا على عينة الدراسة وإجاباتها على هذه الفقرات .

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

تضمن هذا المطلب اختبار لفرضيات الدراسة باستعمال اختبار one sample T-test والخاص باختبار فرضيات الدراسة والتي تساعد في الوصول إلى نتائج موضوعية حول هذه الدراسة.

- الفرضية الرئيسية:
- تعمل وسائل الإعلام في الأردن على تحقيق مستويات عالية من التنمية السياسية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨ .

قيمة ت المحسوبة	قيمة ت الجدولية	مستوى المعنوية	قبول او رفض الفرضية
١٤,١٦٧	١,٦٩	٠,٠٠	قبول الفرضية

تشير نتائج التحليل أعلاه إلى ان قيمة ت المحسوبة اكبر من ت الجدولية وبمستوى معنوية ٠,٠٠ وهذا ما يشير إلى قبول الفرضية أي ان وسائل الإعلام في الأردن تعمل على تحقيق مستويات عالية من التنمية السياسية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨ .

ومن هذه الفرضية هناك فرضيتين فرعيتين هما:

١٤- تعدد وسائل الإعلام في الأردن ساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية السياسية.

قيمة ت المحسوبة	قيمة ت الجدولية	مستوى المعنوية	قبول او رفض الفرضية
٨,٦٣	١,٦٩	٠,٠٠	قبول الفرضية

بالنظر الى التحليل أعلاه تشير نتائج التحليل الإحصائي الى ان قيمة ت المحسوبة ٨,٦٣ وهي اكبر من ١,٦٩ وبمستوى معنوية اقل من ٠,٠٥ وهذا ما يشير الى قبول الفرضية والتي تؤكد على ان تعدد وسائل الإعلام في الأردن يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية السياسية .

١٥- التغطية الإعلامية الواسعة للقضايا المحلية والإقليمية والدولية ساعدت في تحقيق التنمية السياسية.

قيمة ت المحسوبة	قيمة ت الجدولية	مستوى المعنوية	قبول او رفض الفرضية
١٦,٠	١,٦٩	٠,٠٠	قبول الفرضية

تشير نتائج اختبار الفرضية أعلاه إلى ان قيمة ت المحسوبة اكبر من ت الجدولية وبمستوى معنوية ٠,٠٠ اقل من ٠,٠٥ وهذا ما يؤكد على ان التغطية الإعلامية الواسعة للقضايا المحلية والإقليمية والدولية ساعدت بشكل كبير في تحقيق التنمية السياسية في الأردن .

١٦- العلاقة الايجابية لدور وسائل الإعلام في الأردن و زيادة مجالات التعددية السياسية الفاعلة.

قيمة ت المحسوبة	قيمة ت الجدولية	مستوى المعنوية	قبول او رفض الفرضية
٨,١٩٨	١,٦٩	٠,٠٠	قبول الفرضية

تشير نتائج التحليل أعلاه إلى أن قيمة ت المحسوبة اكبر من ت الجدولية وبمستوى معنوية اقل من ٠,٠٥ وهذا ما يشير إلى قبول الفرضية والتي تشير إلى أن العلاقة الايجابية لدور وسائل الإعلام في الأردن ساعد بشكل كبير على زيادة مجالات التعددية السياسية الفاعلة وساهم في التنمية السياسية بشكل كبير.

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

تشير نتائج التحليل الإحصائي أعلاه إلى ما يلي:

١- تعمل وسائل الإعلام في الأردن على تحقيق مستويات عالية من التنمية السياسية خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠٠٨ . وهذا ما يشير إلى أن هذه الوسائل تعمل بشكل كبير في تحقيق مستويات عالية من التنمية السياسية خلال فترة الدراسة وهذا النهج الذي اعتمدهت الحكومة ساهم في تحقيق مستويات عالية من التنمية السياسية في الأردن.

٢- تعدد وسائل الإعلام في الأردن ساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية السياسية. أظهرت نتائج الاختبار الخاص بتعدد وسائل الإعلام في الأردن إلى أنها ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية السياسية وهذا ما يشير إلى أن هذا التعدد أتاح حيزاً واسعاً في تحقيق التنمية السياسية في الأردن.

٣- التغطية الإعلامية الواسعة للقضايا المحلية والإقليمية والدولية ساعدت في تحقيق التنمية السياسية.

٤- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن التغطية الإعلامية الواسعة المحلية والإقليمية والدولية ساعدت في تحقيق التنمية السياسية في الأردن وهذا ما يشير إلى أن التغطية الإعلامية تساعد في الحراك السياسي الاجتماعي وبالتالي تحقيق مستويات عالية من التنمية السياسية بشكل كبير.

٥- العلاقة الإيجابية لدور وسائل الإعلام في الأردن وزيادة مجالات التعددية السياسية الفاعلة.

٦- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن للعلاقة الإيجابية لدور وسائل الإعلام في الأردن تعمل على زيادة مجالات التعددية السياسية الفاعلة في الأردن بشكل مناسب وهذا من شأنه أن يساعد في تحقيق التنمية السياسية بشكل كبير.

ثانياً: التوصيات

اعتماداً على النتائج أعلاه يوصي الباحث بما يلي:

- ١- زيادة حرية العمل الصحفي بصورة تعزز الديمقراطية بشكل كبير في المؤسسات الإعلامية الأردنية المحلية.
- ٢- الاهتمام أو الوعي بضرورة إعطاء مساحة أكبر من الاستقلالية للمؤسسات الإعلامية بشكل يعزز روح التنمية السياسية في الأردن.
- ٣- ضرورة تعزيز العمل الإعلامي المدعوم بالشفافية والنزاهة والذي من شأنه أن يعزز العمل السياسي الأردني.
- ٤- العمل الجاد على وضع إطار شامل للتعامل بين المؤسسات الإعلامية المحلية فيما بينها وبين المؤسسات الإعلامية العربية الأخرى.

المراجع:

(I) الكتب:

- ١- إبراهيم إمام: العلاقات العامة والمجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨١ م ، ص ٢١٦ .
- ٢- جيهان رشتي، نظم الاتصال والإعلام في الدول النامية، ج١، دار الحمامي للطباعة والنشر، ص ١٦٨، ١٩٧٢ .
- ٣- خضور، أديب (٢٠٠٣). الإعلام الأمني، دمشق: مطبعة النسر.
- ٤- خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر، ١ كانون الأول ٢٠٠٤ .
- ٥- الخطيب، محمد بن شحات، وآخرون (٢٠٠٤م). أصول التربية الإسلامية، الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع. ص ١٧٨ .
- ٦- زكي ، الجابر ، الإعلام والتنمية في الوطن العربي ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية التي نظمتها الجمعية العربية والأمم المتحدة ، وزارة الإعلام التونسية ، ص ٣٣-٤١ ، ١٩٨٢ .
- ٧- السيد عبد الفتاح عيفي، دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية، في (محمد الجوهري وآخرون)، علم الاجتماع، دراسة الإعلام والاتصال، دار المعرفة الجامعية، ص ص ٢٨٥- ٣٠٧ .
- ٨- صلاح الدين عبد الحميد، قياس دور وسائل الإعلام في التنمية، القاهرة ، ١٩٨٢، ص ٢٩
نقلا عن إبراهيم إمام، الإعلام والاتصال بالجماهير، ص ٥ .
- ٩- عبد المنعم الميلادي، الإعلام، مؤسسة شباب الإسكندرية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ص ١٣٩ ، ٢٠٠٤ .
- ١٠- عبيدات، احمد (وآخرون) تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية، ج٢ ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان، دبت ص ٨١ .
- ١١- عزيزة، عبده ، الإعلام السياسي والرأي العام: دراسة في ترتيب الأولويات، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة جنوب الوادي، ص ٢٢ .
- ١٢- عصام الموسى، المدخل في الاتصال الجماهيري (الطبعة الخامسة، الكتاني، اربد، (٢٠٠٣). ص ٣٠ .
- ١٣- عصام الموسى، مدخل إلى الاتصال الجماهيري، ص ٢٧٦ .

- ١٤- غالب فريحات، على طريق التنمية السياسية ، دار ازمنة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، ص ١١١ ، ٢٠٠٥
- ١٥- غانم، السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨١، ص ١٦.
- ١٦- مجد الهاشمي، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٩ .
- ١٧- محمد عبد القادر أحمد: دور الإعلام في التنمية، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م ، ص ١٠٢.
- ١٨- محي الدين عبد الحلیم، فنون الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية ، ص ٣٤ ، ٢٠٠٦.
- ١٩- محي الدين عبد الحلیم، الإعلام الإسلامي تطبيقاته العملية، ط٢، ٢٠٠٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ص٢٩.
- ٢٠- مهنا، محمد نصر، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٨١ .
- ٢١- هدى ميتكيس، الجديد في التنمية السياسية: رؤية نقدية، ص ١٢ نقلاً عن عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث، ص ١١ .
- ٢٢- ونس الحراحشه، تطور الحياة السياسية في الأردن ورؤى جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ص ٢١٠ نقلاً عن عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، ص ١٣٦ .
- ٢٣- ونس الحراحشه، تطور الحياة السياسية في الأردن ورؤى جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ص ٢١٢ نقلاً عن سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص ١٢٧
- ٢٤- ونس الحراحشه، تطور الحياة السياسية في الأردن ورؤى جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ص ٢٠٩ نقلاً عن سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص ١٢٣ .
- ٢٥- ونس الحراحشه، تطور الحياة السياسية في الأردن ورؤى جلاله الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ص ٢١٢ نقلاً عن سائد درويش ، الديمقراطية الجديدة في الأردن، ص ١١٢،
- ٢٦- وهبان، أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، ص ص ١٠٥-١٠٦.

II (الدوريات):

- ١- عادل عوض سليم الحواتمة، دور الإعلام في التنشئة السياسية مع دراسة لحالة الإعلام الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠٤ .
- ٢- ونس الحراحشه ،تطور الحياة السياسية في الأردن ورؤى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين،ص٢١١ نقلا عن جواد الحمد، ندوة الأحزاب السياسية وقانون الانتخاب الجديد، مجلة دراسات شرق أوسطية،السنة(٦) ،العدد(١٧) ،خريف. ٢٠٠١ ، ص١٢٧-١٤٧ .
- ٣- محمد صبري حسن خليل ، ٢٠٠٥ ، " دور البرلمان و الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن " رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية.
- ٤- محمد، مصالحة، دور الأحزاب السياسية في الإصلاح السياسي في الأردن، المجلة الثقافية، العدد ٦٦ ، كانون الثاني، ٢٠٠٦ .
- ٥- عبد الله نقرش، ٢٠٠٥ " إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي"، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد ٢ ، العدد ٣ .
- ٦- عبد المجيد العزام ،٢٠٠٦ " التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن"،مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٣ ، العدد٢.
- ٧- أيمن المناعسة، ٢٠٠٦ ، التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية.
- ٨-علي جميل الصرايرة ، ٢٠٠٧ ، " معوقات التنمية السياسية في الأردن " رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية.

III (مواقع الكترونية):

موقع وزارة التنمية السياسيّة. www.mopd.gov.jo

ثانيا : المراجع الأجنبية:

١ - الكتب:

1-Gabrial A. almond and bingham, Comparative politics , system, process and policy 2nd Boslon 1978,p83.

2-Donald , Mccrone and charles, cnuddle . Toward A communications theory of democratic political Development : A causal model . Irvine published , university of wisconsin and university of California , U.S.A , 1996 .

3-Richard , bayo and Robert , nwanko. The political culture of mass communication research and the role of African communication scholars . howard university, Washington , D.C U.S.A, 2003 .

٢-الدوريات :

1- Pye, L.W.: the concept of political development , the annals of the American academy of political & social Science, No 358 (march 1965) pp. 1-13.

9- Deutsch, karl W . Social mobilization and political development . The American political Sciences Review. Vol . Lv , yale university , U.S.A , Sep , 1961 .

ملاحق الدراسة

أولاً: الاستبانة

جامعة آل البيت معهد بيت الحكمة

الأخوة/الأخوات أعضاء نقابة الصحفيين .

تحية وبعد:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اثر وسائل الإعلام على التنمية السياسية في الأردن خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨) فأتوجه إليكم بهذه الاستبانة آملا منكم مساعدتي في تعبئتها وتأكدوا بان جميع المعلومات الواردة فيها سوف تعامل بسرية تامة وهي مخصصة للبحث العلمي فقط.

وتقبلوا فائق الاحترام

الباحث

بشار أحمد الحسينان

إشراف الدكتور

محمد المقداد

أولاً: المعلومات الشخصية

الجنس:

ذكر أنثى

التخصص:

علوم سياسية صحافة وإعلام أخرى

الخبرة:

٥-١ سنوات ٦-١٠ سنوات ١١ سنة فأكثر

العمر:

٢٥-٣٥ سنة ٣٦-٤٥ سنة ٤٦ سنة فأكثر

القطاع الذي تعمل به:

قطاع عام قطاع خاص

فقرات الاستبانة:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
١	تعمل وسائل الإعلام على زيادة الوعي السياسي					
٢	لوسائل الإعلام اثر كبير على المشاركة السياسية					
٣	تتمي وسائل الإعلام الشعور بالانتماء السياسي					
٤	لوسائل الإعلام اثر كبير على الانتماء الحزبي					
٥	تعزز وسائل الإعلام الانفتاح على القضايا السياسية					
٦	لوسائل الإعلام اثر على زيادة الديمقراطية					
٧	شجعت وسائل الإعلام على تطوير آليات العمل السياسي					
٨	أثرت وسائل الإعلام على الحياة السياسية بشكل ايجابي					
٩	ساهمت وسائل الإعلام في الحد من التجاوزات السياسية					
١٠	لوسائل الإعلام اثر كبير في الاهتمام بالقضايا الوطنية والقومية					
١١	لوسائل الإعلام اثر كبير في إنشاء وزارة التنمية السياسية					
١٢	تعدد وسائل الإعلام المختلفة ساهم في التنمية السياسية					
١٣	العلاقة بين الإعلام والتنمية السياسية علاقة متوازنة وطردية					

					تظهر نتائج الإعلام الجيد في صور التنمية السياسية	١٤
					وجود تنمية سياسية فعالة تخلق حرية رأي واسعة	١٥
					التنمية السياسية هي نتيجة إعلام سياسي قوي	١٦
					ممارسة العمل السياسي بشفافية يحتاج إلى إعلام محايد	١٧
					العمل الإعلامي القوي يساعد في خلق مشاركة سياسية فعالة	١٨
					تطور وسائل الإعلام بشكل سريع ساهم في تطور الحياة السياسية بشكل أسرع	١٩
					التأثير في السياسة الخارجية يحتاج إلى وسائل إعلام قوية وحررة	٢٠
					أصبحت وسائل الإعلام المحرك القوي لرسم السياسات الداخلية في البلد	٢١
					في ظل الأزمات الاقتصادية النظام السياسي يحتاج إلى وسائل الإعلام بشكل ضروري	٢٢
					هناك اثر كبير لوسائل الإعلام المسموعة على التنمية السياسية	٢٣
					تأثير الصحافة المكتوبة على التنمية السياسية يأخذ بالتلاشي	٢٤

ثانياً: نتائج الدراسة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
TOTAL	109	3.6789	.5003	4.792E-02

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
TOTAL	14.167	108	.000	.6789	.5839	.7739

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
h1	8.639	108	.000	.46101	.3552	.5668
h2	16.078	108	.000	.88532	.7762	.9945
h3	8.198	108	.000	.51651	.3916	.6414

Abstract

**Political Development and the Media in
Jordan (1999 – 2008)**

Jordan Union Members : Study Field

Basher A Husban

Advisor: Dr . Mohammad AL -mogdad

This study aimed to identify the role of the media in Jordan in achieving the levels of political development in the period 1999-2008 is to achieve the objective of the study was to review the work of searching for the theoretical literature and previous studies of the relationship have resorted to the use of a study, a questionnaire composed of 24 paragraphs, including questions about the media in the development of political and distributed them to local newspapers opinion and the Constitution and the Arabs of today and tomorrow and enter the data into SPSS statistical analysis program has achieved significant results is that the Jordanian media has contributed significantly to the achievement of political development during the study period was the researcher recommended the need to increase the degree of independence of these means in the form, which helps in the transition from media on the government to state media.